

إمكانية دعم الآلية التنظيمية والاقتصادية لتنمية الأعمال في ليبيا

THE POSSIBILITY OF SUPPORTING THE REGULATORY AND ECONOMIC MECHANISM FOR BUSINESS DEVELOPMENT IN LIBYA

<https://aif-doi.org/AJHSS/106506>

رمضان أحمد أنتيشه¹

نتاليا سيتشيفا^{1†}

مروان فرحان سيف الكمالي^{2*}

ورده العجمي الهيملي³

1 قسم الاقتصاد، جامعة سوخوي التقنية الحكومية في غوميل، غوميل، بيلاروسيا.
2 معمل السيراميك التقني والمواد النانوية، قسم علوم المواد في الهندسة الميكانيكية، جامعة سوخوي التقنية الحكومية في غوميل، غوميل، بيلاروسيا.
3 قسم تشغيل أنظمة تكنولوجيا المعلومات، أكاديمية بيلاروسيا الحكومية للاتصالات
عنوان المراسلة: marwan.ye2@gmail.com

الملخص

تغيير آليته التنظيمية القديمة أو تحديثها بما يتلاءم مع احتياجات العصر من خلال التطوير المبتكر للنظام الاجتماعي والاقتصادي والذي بدورهما سيعملان على تهيئة الظروف الملائمة للإبداع والابتكار وبالتالي سيتم بناء نظام إبداعي مبتكر وشامل يتم تنفيذه في الاتجاهات الرئيسية للانتقال باقتصاد الدولة وإنعاشه من مرحلة الركود إلى مرحلة الديمومة من خلال تحديث أداء الهياكل التجارية والتي تعتمد على درجة صلاحية هذه الآلية للتفاعل بين المؤسسات والأعمال التجارية وبيئتها وقدرتها على تنسيق العمليات المتكاملة لدعم الآلية التنظيمية والاقتصادية لتنمية الأعمال التجارية في ليبيا بالإضافة إلى تطوير التخطيط الاستراتيجي للأنشطة المبتكرة مع الأخذ باعتبار الاستخدام التام لقاعدة المعلومات وإحصاءات الدولة للاستفادة منها في معرفة احتياجات كل منطقة في ليبيا واحتياجاتها كذلك مراعاة

الهدف الرئيس من الدراسة السعي في إمكانية دعم الآلية التنظيمية والاقتصادية لتنمية الأعمال في ليبيا والذي تم اقتراحه من قبل الباحثين من خلال تطوير مجموعة من التدابير لتحديث أداء الهياكل التجارية والتي بدورها تعتمد على درجة صلاحية هذه الآلية للتفاعل بين المؤسسات والأعمال التجارية وبيئتها وقدرتها على تنسيق العمليات المتكاملة لزيادة مستوى الدعم لهذه العملية وتطوير التخطيط الاستراتيجي للأنشطة المبتكرة في ليبيا وقد تم استخدام أسلوب المنهج الاستقرائي علاوة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه أكثر استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الضعف في الاقتصاد الليبي راجع إلى الضعف في الآلية التنظيمية وللنهوض بالاقتصاد الليبي وإنعاشه لابد من

مختلف دول العالم لتسريع عمليات ما بعد التصنيع على نطاق عالمي، كذلك ضرورة تنظيم ورش عمل ومؤتمرات متخصصة تهتم بتطبيق الآليات المطورة.

الكلمات المفتاحية: الآلية التنظيمية والاقتصادية، الاقتصاد الليبي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات، التخطيط الاستراتيجي، الابتكارات التنموية.

خصائص المراحل التكنولوجية للتخطيط الاستراتيجي للتنمية المبتكرة في إنشاء منتجات مبتكرة فريدة من نوعها والتي مع إنتاجها ستزيد من كفاءة النشاط الابتكاري في ليبيا والذي بدوره سينعش اقتصاد البلد.

وخلصت الدراسة إلى التوصية باستخدام نموذج إدارة الأعمال المطور في عملية إنشاء اقتصاد ما بعد الصناعة في نظام إدارة المؤسسات الحديثة في

THE POSSIBILITY OF SUPPORTING THE REGULATORY AND ECONOMIC MECHANISM FOR BUSINESS DEVELOPMENT IN LIBYA

Ramadan A. Atnishah1,*, Natalia V. Sycheva 1, †,
Marwan F. S. Al-Kamali 2, Warda A.N. Alhamili3

¹Department of Economy, Sukhoi State Technical University of Gomel, Gomel, Belarus.

²Laboratory of Technical Ceramics and Nanomaterials, Department of Materials Science in Mechanical Engineering, Sukhoi State Technical University of Gomel, Gomel, Belarus.

³Department of operation of information technology systems, Belarusian State Academy of Communications
E-mail: marwan.ye2@gmail.com

Abstract

The main objective of the study is to seek the possibility of supporting the organizational and economic mechanism for business development in Libya, which was proposed by the researchers

By developing a set of measures to modernize the performance of commercial structures, which in turn depends on the degree of validity of this mechanism for interaction between institutions and businesses and their environment and their ability to coordinate integrated operations to increase the level of support for this

process and to develop strategic planning for innovative activities in Libya. Analytical, as it is more widely used in the study of social and human phenomena and due to its relevance to the nature of the study.

The study concluded that the weakness in the Libyan economy is due to the weakness in the regulatory mechanism, and for the advancement and revival of the Libyan economy, its old regulatory mechanism must be changed or updated in line with the needs of the times through the innovative development of the social and economic system, which

in turn will create the appropriate conditions for creativity and innovation, and thus a system will be built. Innovative, innovative and comprehensive implemented in the main directions of the transition of the country's economy and revival from the stage of stagnation to the stage of permanence through modernizing the performance of commercial structures, which depends on the degree of validity of this mechanism for interaction between institutions and businesses and their environment and their ability to coordinate integrated operations to support the organizational and economic mechanism for business development in Libya, in addition to developing strategic planning for innovative activities, taking into account the full use of the database and state statistics to benefit from them in knowing the needs and needs of each region in Libya, as well as taking into account the characteristics of the

technological stages of strategic planning for innovative development in the creation of unique innovative products that with production will increase A hand of the efficiency of innovative activity in Libya, which in turn will revive the country's economy. The study concluded with a recommendation to use the developed business management model in the process of creating a post-industrial economy in the management system of modern enterprises in various countries of the world to accelerate post-industrial processes on a global scale, as well as the need to organize specialized workshops and conferences concerned with the application of the developed mechanisms.

Keywords: organizational and economic mechanism, Libyan economy, small and medium enterprises, institutions, strategic planning, development innovations

المقدمة

في الآونة الأخيرة يعد الانتقال إلى الاقتصاد الموجه نحو الابتكار هو الاتجاه العالمي الرئيسي والذي يهدف إلى توفير تنمية اقتصادية مستقرة قائمة على الموارد الفكرية والتكنولوجيات الجديدة مما يزيد من أهمية إدارة عمليات الابتكار في المناطق ولقد أصبح التخطيط الاستراتيجي أحد الأدوات الرئيسية للتنمية المبتكرة والذي بدوره لا بد أن يعتمد على مبادئ التعددية والانتقائية في الأهداف والموارد المحدودة مع مراعاة خصوصيات المنطقة... إلخ.

لعل تطوير وتنفيذ إستراتيجية التنمية المبتكرة للمنطقة أمر ضروري لحل مشاكل تكثيف الإنتاج وتحديثه ورفع مستوى التنافسية وتوجيه الاقتصاد للتصدير وتعزيز مكانة المنطقة على المستوى العالمي والوطني وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وترجع أهمية موضوع الدراسة إلى عدم كفاية صياغة الجوانب المختلفة لتطبيق التخطيط الاستراتيجي للتنمية المبتكرة للمناطق وبالنظر إلى الأهمية النظرية والعملية العالية لهذه الدراسة من الضروري إجراء دراسة أكثر شمولاً للقضايا المتعلقة بتحسين

الإمكانات الابتكارية للمناطق وإيجاد طرق فعالة لتقييمها وتفاعل المشاركين في عملية الابتكار وتطوير التدابير لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية للتنمية المبتكرة.

وبالنظر إلى المنطقة ككيان اقتصادي يتطور على أساس الأيديولوجية المبتكرة والتقاليد التاريخية والمزايا التنافسية فمن الضروري تطوير أدوات عملية للتخطيط الاستراتيجي للتنمية المبتكرة ومن المستحيل ضمان مستوى عالٍ ومستقر من الرفاهية وتحسين نوعية حياة السكان وزيادة القدرة التنافسية للمناطق دون تشكيل نموذج مبتكر للتنمية الاقتصادية للمناطق.

ولعل إعادة توجيه اقتصاد الدولة إلى نموذج إنمائي مبتكر هي عملية طويلة وشاقة إلى حد ما وتتضمن مجموعة من التدابير المستهدفة التي تهدف إلى تنشيط العمليات المبتكرة وتنسيق تحويل الموارد والشروط والمراحل مجتمعة في استراتيجية واحدة وبسبب عدم وجود مفهوم ونماذج مشتركة للتنمية المبتكرة يتم تشكيل الاقتصاد المبتكر للبلاد على خلفية التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة في الوقت الراهن هناك زيادة ملحوظة في عدد المناطق التي تتخلف بشكل كبير عن المتوسط الوطني من حيث معدلات النمو في تنميتها الاقتصادية وفي ظل هذه الظروف يصبح وضع استراتيجي للتنمية المبتكرة للمناطق شرطاً أساسياً لمزيد من التحولات الفعالة وتطوير عمليات التكامل حيث تحدد مشكلة تشكيل هذه الاستراتيجية أهمية تحليل الوضع الحالي لأساليب التخطيط الاستراتيجي لمطابقتها مع احتياجات التنمية الموجهة نحو الابتكار في المنطقة.

ولعل النظام الحالي للإدارة الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا يحتاج للتحديث وتطبيق آلية مبتكرة فهو يفترق إلى العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والابتكارية ولا يستخدم تبؤات التنمية الإقليمية المبتكرة حيث لا تقدم المؤشرات المخططة المطبقة تقييماً شاملاً لعمليات الابتكار وحالة أنظمة الابتكار في المناطق.

حيث وفي سياق الدراسة وجد أن فعالية أداء الهياكل التجارية تعتمد على درجة صلاحية الآلية التنظيمية والاقتصادية للتفاعل بين مؤسسات الدولة والأعمال وبيئة الأعمال وقدرتها على تنسيق مصالح موضوعات عمليات التكامل ولزيادة مستوى الدعم المنهجي لهذه العملية تم وضع توصيات لإثبات الأشكال التنظيمية لبناء نظام من العلاقات التعاونية والتكاملية بين موضوعات الآلية التنظيمية والاقتصادية لتطوير الهياكل التجارية من خلال تقييم شامل للإمكانات تطوير الهياكل التجارية في ليبيا.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لدراسة ما يلي:

1. دراسة مدى إمكانية تطوير أداء الهياكل التجارية.
2. دراسة الآلية التنظيمية والاقتصادية للتفاعل مع مؤسسات الدولة والأعمال.
3. دراسة إمكانية الدعم لعملية التطوير لعملية التخطيط الاستراتيجي للأنشطة المبتكرة في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على مدى فاعلية تطوير الآلية التنظيمية والاقتصادية لتحسين

كفاءة الهياكل التجارية في دولة ليبيا وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

- ما هي إمكانية دعم الآلية التنظيمية والاقتصادية لتنمية الأعمال في ليبيا؟

فرضية البحث:

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها (أن الاقتصاد الليبي متين وقوي وليس فيه انحدرات

مالية والتي بدورها ستؤدي إلى ازمة واختلال في الهياكل التجارية الليبية التنموية وريادة الأعمال في

المؤسسات والمنظمات والشركات والاستثمارات في ليبيا الداخلية والعالمية)

الهدف التنموي للدراسة والنتائج الأساسية:

يتمثل الهدف التنموي للدراسة في تحسين بيئة الأعمال لتنمية القطاعين العام والخاص وفتح

المجال لأصحاب المشاريع الصغيرة في العمل والابتكار وكذلك تعزيز قدرة الحكومة المحلية على تقديم

الخدمات التي من شأنها خلق روح التنافس في السوق في دولة ليبيا حيث سيتم قياس التقدم نحو الهدف

التنموي للدراسة عن طريق مؤشرات النتائج الأساسية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة لتلقي الضوء على المشكلة التي تعاني منها الدولة حيث يعد موضوع الدراسة

موضوع حيوي وهام وبحاجة إلى الكثير من الدراسات وتكمن الأهمية من الناحيتين النظرية والعملية

و تظهر الأهمية النظرية في عمل إثراء في الدراسات العلمية باللغة العربية في مجال الاقتصاد في الدول

العربية والأهمية العلمية من خلال تطبيق الآلية المقترحة من قبل المؤلف في تطوير آلية تنظيمية واقتصادية

لتحسين كفاءة الهياكل التجارية في ليبيا وإنعاش الاقتصاد الليبي والمساهمة في نموه في جميع المجالات.

أولاً: الأهمية النظرية

1. الإثراء المعرفي والنظري الذي يمكن أن تضيفه الدراسة وذلك لقلّة البحوث والدراسات التي تتناول هذه المواضيع باللغة العربية حسب اطلاع ومعرفة الباحث.
2. تسهم هذه الدراسة في تقديم تاصيل نظري علمي لمفهوم الآلية التنظيمية والاقتصادية لتطوير الهياكل التجارية.
3. تتضح أهمية الدراسة من خلال ما بينته الدراسات السابقة من أهمية التطوير المبتكر لهياكل الأعمال في ليبيا عن طريق إيجاد آلية تنظيمية واقتصادية فعالة لتطوير الأعمال بأخذ إحدى التجارب الناجحة من البلدان المتقدمة وتطبيقها مع الأخذ بالاعتبار القوانين والتشريعات المعمول بها في دولة ليبيا وأيضاً أخذ الجوانب الإيجابية منها فقط وتعزيزها بحيث يضمن التحسين في النمو الاقتصادي للكيانات الاقتصادية ويعزز الاستقرار المالي.

ثانياً: الأهمية العلمية

- من خلال نتائج البحث يمكن الاستفادة من تطوير الآلية بالآتي:
1. يمكن أن تسهم في تحسين وتطوير الأسس المفاهيمية لإدارة الهياكل التجارية في دولة ليبيا ، من خلال تطبيق الآلية المقترحة المستنبطة والمحسنه من قبل الباحث.
 2. ستساعد نتائج هذه الدراسة في تطوير المنهجيات والأدوات الفعالة لإدارة تطوير الأنظمة الاقتصادية في الدولة وستوفر الفرصة لاستخدام أساليب وأدوات محدده وفعالة في تحسين النمو الاقتصادي للكيانات الاقتصادية ويعزز الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.
 3. من الجانب العملي فإن الدعم الاقتصادي الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أحد الروافع التنظيمية لعلاقات اقتصاد السوق في دولة ليبيا.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

استتدت الدراسة على المنهج القائم على الانتقال من العام إلى الخاص لتحليل مكانة ليبيا الاقتصادية والأثر الذي أدى لبداية المنحدر المالي والاقتصادي فيها والإطار النظري. كذلك تم استخدام المنهج القائم على الانتقال من الخاص إلى العام واستخدام المنهج الاستقرائي لبيان تأثير هذا الإنحدار الاقتصادي في النمو الاقتصادي للكيانات الاقتصادية وريادة الأعمال وعلى مكانتها العالمية، مع الاعتماد على الأسلوب الوصفي للتعبير الكمي والقياسي لتحليل البيانات والمؤشرات والتنبؤ بمدى تأثير الإنحدار على الاقتصاد الليبي وإبداء المقترحات في حل هذه المشكلة.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود البشرية والمكانية: أخذت الدراسة تحليل الدراسات السابقة ودراسة السوق الليبية والاحتياجات اللازمة ودراسة التشريعات واللوائح الخاصة بآليات إدارة الأنظمة الاقتصادية في ليبيا لعدد 22 منطقة في ليبيا.

الحدود الزمنية: تم أخذ النتائج للفترات التي عاشت فيها دولة ليبيا الاستقرار الاقتصادي والفترة الحالية التي تعيش فيها الدولة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة من عام 2010م حتى 2022م.

الدراسات السابقة ومناقشتها:

تمت دراسة القضايا النظرية والعملية للآليات التنظيمية والاقتصادية لتطوير إدارة النظم الاقتصادية على مستويات مختلفة على نطاق واسع وشامل في الأعمال العلمية للعديد من المؤلفين الأجانب حيث تم الكشف عن جوهر وتكوين الآليات التنظيمية والاقتصادية للأنظمة الاقتصادية وتطوير منهجية خاصة [6، 12، 13، 15] ومع ذلك فإن القضايا المتعلقة بتطوير الآليات التنظيمية والاقتصادية وتحسين إدارة الهياكل التجارية وتقييم فعاليتها في الظروف الحديثة تتطلب مزيداً من الدراسة.

المرحلة الأولى: تشكيل الهيكل الأولي ومحتوى منهجية تقييم فعالية تطوير الهياكل التجارية:

يتم وضع هياكل الأعمال الحديثة بشكل فريد لخلق قيمة فعالة على النحو الأمثل لجميع أصحاب المصلحة. تتوسط الهياكل التجارية الروابط بين التكنولوجيا وأداء المؤسسة ولكن لا توجد دراسات في الأدبيات تركز على العلاقة بين اختيار نموذج الأعمال والابتكار التكنولوجي وأداء هياكل الأعمال الليبية.

سلط العديد من المؤلفين البارزين الضوء على الافتقار إلى الاتساق والتوجيه الواضح في الأدبيات المتعلقة بنماذج الأعمال الليبية. على وجه الخصوص، هناك فجوة في فهم كيفية تفاعلها مع المنتجات كثيفة المعرفة في عملية التحول الرقمي، وما تأثير الابتكارات على تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الليبية وتعظيم آثار تنفيذ الابتكارات.

تصف الأدبيات الاقتصادية حول هياكل الأعمال العديد من المفاهيم المتعلقة بالكفاءة والفعالية. غالباً ما يتم تصميمها وفقاً لسياقات محددة مثل: الكفاءة التنظيمية وكفاءة التصنيع والكفاءة التشغيلية وكفاءة تطوير المنتج ويتم التعبير عنها من حيث التكلفة والوقت أو التدابير المالية مثل التكاليف والإيرادات والأرباح والهوامش.

[1] دراسة ويبستر ميريام: وبدءاً من "التعريف الشامل" الذي اقترحه مؤلف الدراسة في دراسته وسنسلط

الضوء على التعريفات المناسبة لهذه الدراسة والتي بدورها ستفيدنا في دراستنا.

الكفاءة: هي القدرة على تحقيق النتيجة المرجوة. تُعرّف الكفاءة بأنها القدرة على فعل شيء ما أو إنتاج شيء ما دون إهدار المواد أو الوقت أو الطاقة، الجودة أو درجة الكفاءة (التقنية)، ولكن أيضاً على أنها القدرة على تحقيق النتيجة المرجوة، مما يسبب بعض الغموض بين هذين المصطلحين [18].

يميز علماء آخرون بين الجودة (الكفاءة) والجهد المطلوب (الكفاءة) [21]. تمت مناقشة الكفاءة التنظيمية بواسطة (فن. ونغ) بالاشتراك مع الاستراتيجيات وإدارة المعرفة حيث يستخدمون تعريف الدرجة التي تحقق بها المنظمة أهدافها [45].

غالباً ما يتم قياس الكفاءة على أنها جودة النتيجة المرجوة ويتم تعريفها على أنها النسبة بين: الدقة والاكتمال التي يحقق بها المستخدمون أهدافاً معينة و الموارد التي يتم إنفاقها لتحقيقها [17]، ص [101].

- غالباً ما ترتبط قياسات الأداء (بشكل مباشر وغير مباشر) بالوقت والتكلفة.
- يركز مصطلح "الكفاءة" في علم الاقتصاد على جوانب مختلفة من التوازن بين العرض والطلب.
- يتم قياس ذلك من خلال النسبة بين تكلفة الغايات وتكلفة الوسائل ومن أمثلة المصطلحات كفاءة التوزيع (الإنتاج يعكس تفضيلات المستهلك) وكفاءة الإنتاج (لا يمكنك إنتاج أكثر من سلعة دون التضحية بإنتاج أخرى).
- الكفاءة والفعالية أمران غير موضوعيين وتعتمدان على التقييمات.
- تستند هذه التقييمات على الفهم الفردي للمعرفة والتفسير في سياق معين [12، ص 4481].
- لذلك فإن امتلاك نفس فهم السياق (ما هي القياسات المتعلقة به) أمر أساسي في تحديد مقاييس الأداء، والأداء لهياكل الأعمال (وسياق الأعمال العام).

يوفر البحث الحالي حول وصف السياق في هندسة البرمجيات قائمة مراجعة مفيدة لجوانب السياق:

- a. المنتج.
- b. العمليات.
- c. الأشخاص.
- d. الممارسات.
- e. الأساليب.
- f. التنظيم.
- g. السوق.

يعد فهم العوامل السياقية وتقييمها ومشاركتها (غالباً في إطار الاتفاقات التعاقدية) عاملاً حاسماً في تحسين مستوى التحسين الفرعي بشكل منهجي في نظام بيئي للأعمال [25، ص 1509]. وبالتالي كجزء من تشكيل آلية تنظيمية واقتصادية فعالة داخل المؤسسات لتطوير هياكل الأعمال في ليبيا يُقترح التركيز على تقييم إمكاناتها.

في إطار الدراسة يجب التمييز بين نوعين من الاحتمالات.

- القدرات التقليدية والتي تغطي تشغيل وإدارة وتنظيم الهياكل التجارية التي تمكن المنظمة من إنتاج وبيع مجموعة محددة (وثابتة) من المنتجات والخدمات.
- تكمن الفرص المعتادة في مزيج من:

a. الموظفين المؤهلين بما في ذلك وفي ظل ظروف معينة المتعاقدين المستقلين.

b. المباني والمعدات.

c. العمليات والإجراءات.

d. التنسيق الإداري اللازم لتنفيذ العمل.

– تدعم القدرات المعتادة لهياكل الأعمال الكفاءة الفنية (وبالتالي الإنتاجية) في أداء مجموعة ثابتة من أنشطة الإنتاج بغض النظر عن مدى جودة أو سوء تطابق النتائج مع الاحتياجات التنافسية للمؤسسة [36، ص 293].

– تعتبر منهجيات مراقبة الجودة وقياس الأداء وكشوفات المرتبات أمثلة على الاحتمالات المشتركة وتتضمن أوضاع التحكم ذات الصلة التحكم في التكلفة والتحسين (الثابت).

– يمكن قياس القدرات العادية مقابل متطلبات مهمة محددة مثل إنتاجية العمل ودوران المخزون والوقت حتى الانتهاء وبالتالي يمكن مقارنتها داخلياً أو خارجياً مقابل أفضل الممارسات الصناعية.

– تزيد عملية القياس والقياس المعياري من احتمالية شراء الفرص التي يتم تقييمها أو تقليدها من قبل المنافسين باستخدام الاستشاريين ومصادر المعرفة الأخرى المتاحة.

– عادة لا يكون تنفيذ أفضل الممارسات في بناء القدرات كافياً لضمان نجاح المؤسسات واستمرارها باستثناء المؤسسات التي تعمل في بيئة تنافسية ضعيفة (والتي لا تزال شائعة في ليبيا) ويتضح هذا أكثر بعد التغيير في الطلب في السوق ولا فائدة من تقديم المنتجات "السيئة" بشكل جيد.

– إن تطبيق أفضل الممارسات في تنفيذ مجموعة من القدرات التقليدية يمكن أن يقود المؤسسة في الواقع إلى الرضا عن الذات فعندما تتغير ظروف السوق لا بد من تجنب الوقوع في المخاطر الاقتصادية للسوق، والتي وبسبب المضاربة في الأسواق وعدم استقرار الأسواق تنشأ مثل هذه المخاطر، إن الرغبة في الكفاءة ونمو الإنتاجية يمكن أن تزاخم الرغبة في إجراء تغييرات في إنتاج مجموعة جديدة من المنتجات والعمليات التي يحتاجها السوق.

- [2] دراسة شمشون وترزيوفسكي 1999م في هذه الدراسة لم يجد أي دليل على أن استخدام التقنيات التكنولوجية (التحسين) يسهم في إنتاجية المؤسسة [38].
- [3] دراسة بينروتوشمان 2003م تشير إلى أن الأنشطة التي تركز على الأداء القابل للقياس والحد من التباين تزامم الأنشطة التي تزيد التباين وبالتالي تؤثر على قدرة المنظمة على الابتكار والتكيف بما يتجاوز المسارات الحالية. يمكن أن تصبح الفرص الرئيسية هي المشاكل الرئيسية لهماكل الأعمال [8، ص 242].
- نظراً لأن القدرات التقليدية لها (نسبياً) قيمة إستراتيجية منخفضة ويمكن غالباً الاستعانة بمصادر خارجية للبايعين ذوي الخبرة الذين يحققون وفورات الحجم من خلال خدمة عملاء متعددين ومع ذلك فمن الأهمية بمكان أن ندرك عندما تؤدي الاستعانة بمصادر خارجية إلى نتائج عكسية ومن الأمثلة على مرشح الاستعانة بمصادر خارجية غير مناسب في معظم الحالات البحث والتطوير خاصة عندما تحتاج المنظمة إلى "إدارة" التكنولوجيا بحيث تتطور بما يتماشى مع أجزاء أخرى من النظام [15، ص 356] في حين أن الابتكار المفتوح مفيد يجب استخدامه جنباً إلى جنب مع قدرة الابتكار الداخلية القوية.
- القدرات التقليدية قد لا توفر تمايزاً تنافسياً على المستوى التنظيمي إلا أنها مهمة اقتصادياً على المستوى الكلي وهناك اختلافات كبيرة في الأداء بين هياكل الأعمال واتسعت فجوة الإنتاجية في العقد الأول من القرن الحالي [31] وقد اتضح أنها قيمة كبيرة غير محققة للمجتمع ولعل الاستثمار ونمو العمالة ونمو الأجور والنمو الاقتصادي هي القوى الدافعة وراء المؤسسات التي تحقق أرباحاً استثنائية.
- بإيجاز، يمكننا القول أن الملاءم الصحيح للفرص المعتادة (الكفاءة الفنية) لهماكل الأعمال لا يحل محل كفاءة السوق. القدرة على التكيف التطوري المستمر لهماكل الأعمال هو هدف القدرات الديناميكية.
- تساعد القدرات الديناميكية المؤسسة على إنشاء الموارد وتحديثها بطريقة فعالة من حيث التكلفة وإعادة تشكيلها حسب الضرورة للابتكار والاستجابة (أوالتسبب) في تغييرات في السوق وفي بيئة الأعمال ككل [36، ص 294] حيث إنها تمكن المؤسسات وإدارتها العليا من توقع تفضيلات المستهلك وتحديد قضايا الأعمال ثم العمل عليها من خلال إعادة تنظيم الأصول والعمليات حيث تدعم القدرات الديناميكية القوية الأداء العالي بناءً على تطوير منتج جديد (وعمليات) وثقافة تنظيمية موجهة نحو التغيير وتقييم تفكير مستقبلي لبيئة الأعمال وفرص التكنولوجيا والتي تشمل ممارسات الإدارة المناسبة لتحسين الأصول وريادة الأعمال والقيادة الحكيمة.

يمكن تقسيم القدرات الديناميكية من حيث الأغراض التطبيقية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

a. تحديد وتقييم التهديدات والفرص واحتياجات العملاء (التحقيق).

b. تعبئة الموارد لخلق فرص جديدة.

c. التجديد التنظيمي الحالي (التحول).

– القدرات الديناميكية متأصلة جزئياً في المديرين الأفراد وخاصة الإدارة العليا والذين يجب أن يلعبوا دوراً ريادياً في اكتشاف الفرص واغتنامها في لحظات حرجة معينة وقد تكون قدرة الرئيس التنفيذي والإدارة العليا على التعرف على اتجاه معين أو اتجاه تنموي رئيسي ثم تحديد الاستجابة وتوجيه المؤسسة على طول مسارها إلى الأمام والميزة الأكثر وضوحاً للقدرات الديناميكية للمؤسسة.

– تكمن القدرات الديناميكية أيضاً في القيم والثقافة والقدرة الجماعية للمؤسسة على التنفيذ السريع لنموذج عمل جديد أو تغييرات أخرى سوف يتطورون تدريجياً على طول مسار فريد لكل مؤسسة.

– يساعد نهج القدرات الديناميكية في تفسير سبب تحول الأصول غير الملموسة بما في ذلك المعرفة الجماعية وقدرات هياكل الأعمال، إلى فئة الأصول الأكثر قيمة في مجموعة واسعة من الصناعات [22، ص 9]، والسبب هو أن المعرفة والقدرات والأصول غير الملموسة الأخرى ليست نادرة فحسب بل يصعب تكرارها في كثير من الأحيان.

[4]دراسة (بوبلوتز منجنرال موتورز) أوضحت أن بعض الفرص الديناميكية للصناعة بإيجاز شديد حيث يصبح العمل الحقيقي لإنجاح المؤسسة فجأة صعباً وحيث يتم فصل الفائزين عن الخاسرين [22، ص 10] ويتجلى هذا بشكل خاص في عملية تطوير منتج ذي دورة طويلة حيث يتم استخدام المؤشرات اليومية قصيرة الأجل ولا يكون جدول النتائج منطقية، وبمعنى آخر لا تحدد الفرص العادية ما إذا كان جدول الإنتاج الحالي سيكون صحيحاً (أو حتى مريحاً) وأن القدرات العادية القوية لا تكون ذات قيمة إلا خلال نافذة سوق معينة فهي لا تكفي لتوفير ميزة تنافسية مستدامة مع تغير بيئة الأعمال وهناك حاجة إلى نوع من التحسين الديناميكي بدلاً من التحسين الثابت والذي يتم ممارسته عادةً [20، ص 69].

[5]دراسة (لو غيرستتر، الرئيس التنفيذي السابق لمؤسسة آي بي إم) ذكر في دراسته ” في كل شيء ما عدا صناعة آمنة، فإن طول العمر هو القدرة على التغيير وتذكر أن المؤسسات المستدامة التي نراها ليست شركات موجودة منذ 100 عام ولقد تغيروا وهم ليسوا نفس المؤسسات التي اعتادوا أن يكونوا عليها ولو لم يتغيروا لما بقوا على قيد الحياة وإذا كان بإمكانك أخذ لمحة عن قيم وعمليات معظم المؤسسات قبل 50 عاماً - وفعلت الشيء نفسه مع المؤسسة الباقية في عام 2014 - فستقول أن هذه مؤسسة مختلفة ربما عن اسمها وربما غرضها وربما مجالات نشاطها وإن القيادة المهمة حقاً

هي القيادة التي تجبر المؤسسة على التغيير المستمر والتدريجي“ [31] ويشير إلى أن الإدارة الفعالة لهياكل الأعمال تركز على الخارج وعلى ما يحدث في السوق، وما يتغير هناك، وملاحظة ما يفعله المنافسون لكي تكون فعالة تماماً و من الضروري استخدام قدرات ديناميكية قوية مع مراعاة تنفيذ استراتيجية معقولة. ستتطلب هياكل الأعمال ذات القدرات الأضعف استراتيجيات مختلفة من المؤسسات ذات القدرات الأقوى [47، ص 764].

وبالتالي يجب أن تأخذ النظرية الجديدة لهياكل الأعمال في الاعتبار العديد من سمات الواقع الاقتصادي التي لا تؤخذ في الاعتبار في النماذج الاقتصادية وتشمل هذه الغموض العميق السائد ومركزية الأصول التي لا يوجد لها سوق وصعوبة التنسيق في وجود التكامل ودور المديرين في إدارة الموارد والنظر في أهم العمليات المميزة للاقتصاد الليبي.

[6]دراسة (أمريتا ويوسف 2011) قدمت في دراستهما مؤشرات الأداء الرئيسية الأولية واعتمدت ثلاثة معايير رئيسية للاستدامة تتكون من عوامل الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي حيث تم تضمين

أربعة مؤشرات

a. إنتاج للجودة.

b. التكلفة.

c. التسليم.

d. المرونة في مؤشرات الأداء الرئيسية الأولية كمؤشرات الكفاءة الاقتصادية.

قياسات أخرى مأخوذة من الأدبيات تتكون مؤشرات الأداء الرئيسية الأولية من ثلاثة عوامل أداء بيئية واقتصادية واجتماعية وتنقسم كذلك إلى تسعة أبعاد، تم بعد ذلك وصف ما مجموعه 41 مؤشراً من الأدبيات ذات الصلة والتي تشمل [5، ص 1095-1096].

- الجودة: موثوقية المنتج ومثانة المنتج والامتثال للمواصفات وشكاوى العملاء والتخلص وإعادة التدوير ومعدل الخردة.
- التكلفة: تكلفة المواد وتكلفة الإعداد والتكلفة العامة وتكلفة المخزون وتكلفة الوحدة وتكلفة العمالة.
- التسليم: التسليم في الوقت المحدد والمهلة الزمنية وسرعة التسليم ووقت الدورة والوفاء بالمواعيد النهائية وتحقيق الجدول الزمني.
- المرونة: مرونة الحجم ومرونة المنتج ومرونة العملية ومرونة التكنولوجيا وتطوير منتج جديد.

و استناداً إلى التحليل ننظم المؤشرات العامة والخاصة لتقييم فعالية هياكل الأعمال الليبية في

الجدول 1.

جدول 1 - نظام المؤشرات لتقييم فعالية الهياكل التجارية في ليبيا

المؤشرات	أسماء مجموعات المؤشرات
المؤشرات العامة	
<ul style="list-style-type: none"> - نمو الدخل القومي (الناتج المحلي الإجمالي). - زيادة حصة مساهمة الهياكل التجارية في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. - نمو الإيرادات الضريبية للدولة والموازنات المحلية. - مستوى مردود الإنفاق العام على تطوير الهياكل التجارية. 	مؤشرات الكفاءة الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> - نمو عدد الهياكل التجارية. - تنوع الأسواق والإيرادات الضريبية. - تقييم مناخ الأعمال (بيئة الأعمال). - تقييم مستوى التسويق للاقتصاد (القدرة التنافسية لاقتصاد البلد). 	مؤشرات الأداء التنظيمي
<ul style="list-style-type: none"> - نمو عمالة السكان. - زيادة مستوى دخل السكان (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). - السلامة المهنية. - مستوى الإنفاق على التدريب المتقدم والحوافز للموظفين في إجمالي الإنفاق. 	مؤشرات الأداء الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> - نمو مستوى المنتجات العلمية المكثفة في الحجم الإجمالي للإنتاج - معدل الإنتاج الصناعي - تحديد مستوى النظام التكنولوجي حسب الصناعات والقطاعات الفردية. - معامل التحديث الصناعي. 	مؤشرات الكفاءة التكنولوجية
المؤشرات الخاصة	
<ul style="list-style-type: none"> ○ معدل دوران. ○ العائد على حقوق الملكية. ○ العائد على المبيعات. ○ معدل العائد. ○ كثافة رأس المال. ○ السيولة ورصيد الأصول وحقوق الملكية والمطلوبات. 	مؤشرات الكفاءة الاقتصادية

<ul style="list-style-type: none"> ○ معامل تكاليف الإدارة لكل وحدة إنتاج، خدمات. ○ حصة مصاريف الإدارة في صافي الربح. ○ نسبة الأجور وإنتاجية العمل. ○ معدل دوران الموظفين. ○ KPI الفردية. 	مؤشرات الأداء التنظيمي
<ul style="list-style-type: none"> ○ متوسط الراتب الشهري لموظف واحد. ○ مدخلات العمل. ○ السلامة المهنية. ○ مستوى الإنفاق على التدريب المتقدم والحوافز للموظفين في إجمالي الإنفاق. 	مؤشرات الأداء الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> ○ إنتاجية العمل. ○ مخرجات المنتجات (الخدمات). ○ العائد على الأصول. ○ مستوى كثافة المعرفة. 	مؤشرات الكفاءة التكنولوجية

● ملاحظة - المصدر: إعداد الباحثون

ومن الملاحظ أن قائمة المؤشرات ليست شاملة ولكن فيما يتعلق بالاقتصاد الليبي يبدو أنها مثالية تماماً ومشكلة تحليل جميع المؤشرات والفئات المقترحة لليبيا معقدة بسبب عدم وجود إحصائيات مفصلة وبالتالي بدون بيانات دقيقة سيبدو تقييم نتائج الدراسة مستحيلًا لذلك يوصى باستخدام منهجية مبسطة من أجل تحديد الحالة الأولية لهياكل الأعمال في ليبيا.

المرحلة الثانية: المصادقة الأولية على المنهجية.

نظراً لأننا نقدم في الدراسة تقييماً عاماً لفعالية هياكل الأعمال في ليبيا فسنقترح منهجية تحتوي على مؤشرات تقييم عامة على المستوى الكلي حيث يشير التحليل المقارن المنهجي للأساليب الحالية لتقييم فعالية تطوير الهياكل التجارية إلى أن العلماء قد طوروا العديد من الأساليب ولكن نظراً لخصائص تطور الاقتصاد الليبي فإنهم لا يأخذون في الاعتبار جميع عوامل التأثير المحتملة وفي هذا الصدد من الضروري تحسين الأدوات المنهجية لتقييم فعالية تطوير الهياكل التجارية التي تتكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية في ليبيا.

تقييم هذه الفرص هو العنصر الرئيسي للآلية التنظيمية والاقتصادية الداخلية لتطوير الهياكل التجارية وفي هذا السياق نقترح المجموعة التالية من مؤشرات الأداء (الجدول 2).

جدول 2 - البيانات الأولية لتحليل الانحدار [مصلحة الإحصاء والتعداد لليبيا]

عدد الكيانات	أرباح المشاريع الصغيرة والمتوسطة مليون دينار	إيرادات الضرائب مليون دينار	السنة
98000	2148	88	2010
102012	2200	90	2011
108216	2114	96	2012
112017	2326	102	2013
113200	2402	105	2014
115950	2398	109	2015
121044	2435	112	2016
129060	2281	114	2017
133091	2390	117	2018
138010	2523	121	2019
139012	2251	128	2020
143025	2281	134	2021

من خلال هذه المعادلات التالية قام الباحثون ببناء نموذج انحدار متعدد المتغيرات والمتغير التابع

فيه هو المتغير (Y) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي من خلاله سيتم إيجاد معاملات الانحدار

$$Y = \beta_0 + \beta_1 \cdot X_1 + \beta_2 \cdot X_2 \quad (1)$$

وعلى هذا النحو ومن خلال البيانات المدخلة وباستخدام برنامج الإكسل فالنموذج متعدد العوامل كالاتي:

$$Y = -4.8 + 0.0014X_1 + 0.001X_2 \quad (2)$$

$$(t) \quad (-0.26) \quad (0.15) \quad (12.3)$$

توضح معاملات المعادلة الأثر الكمي لهذا العامل على مؤشر الأداء (مقدار الضرائب) والانحراف

العشوائي للمعامل عند المتغير X_1 هو 0.15. واستناداً إلى البيانات التي تم تحليلها يمكن الاستنتاج أن

ديناميكيات نمو أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدفوعات الضرائب للميزانية الليبية تبدو

مستقرة تماماً في الوقت الحالي وهناك زيادة في جميع المؤشرات التي تم تحليلها وفي هذا الصدد من

الممكن بناء اتجاهات تنبؤية في نمو الإيرادات الضريبية (الشكل 2) والأرباح وعدد المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في ليبيا (الشكل 3) في 2022-2023. مع الاتجاهات المحفوظة في 2010-2021. وفي الجدول

التالي أهم النتائج المستخلصة عبر الحسابات عن طريق برنامج الإكسل

أ. إحصائيات الانحدار

0,977997	R مضاعف
0,956478	R^2
0,946806	الطبيعي R^2
3,304908	الخطأ القياسي
12	عدد السنوات

ب. تحليل التباين

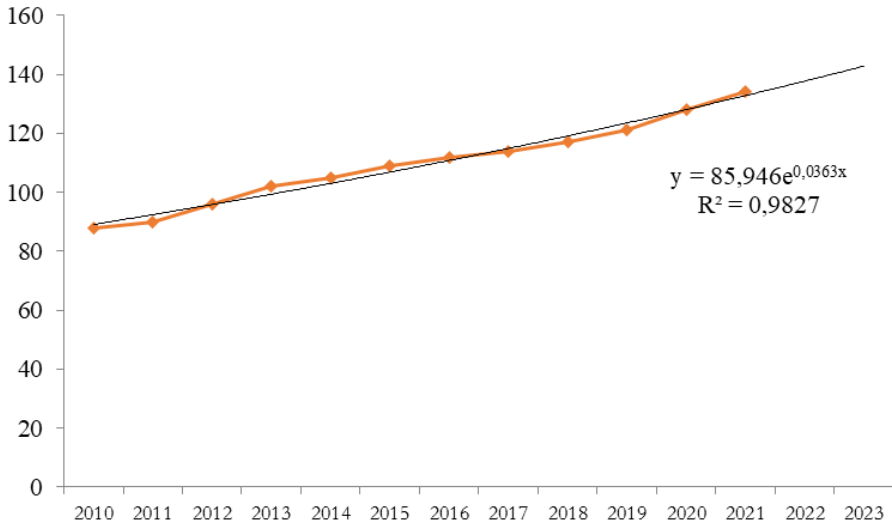
الدلالة F	F	MS	SS	df	
7,48E-07	98,89589	1080,182	365.2160	2	الانحدار
		10,92242	30178.98	9	الباقي
			667.2258	11	المجموع

ج. تحليل الانحدار

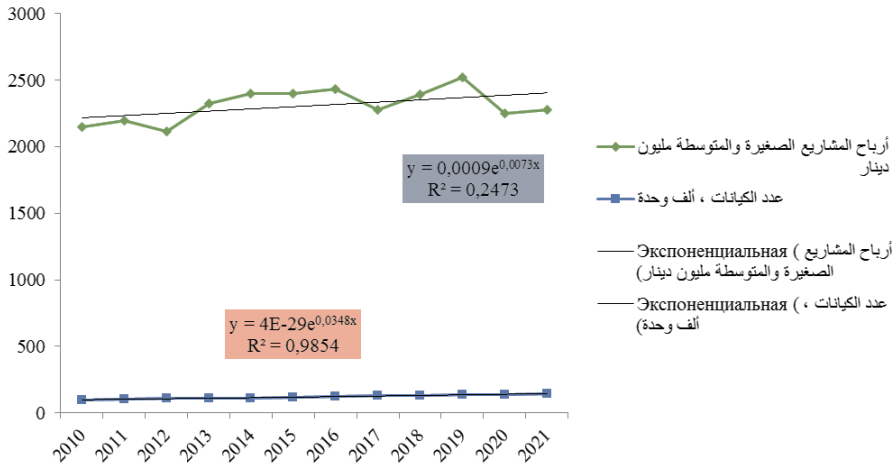
أعلى من 95,0%	أقل من 95,0%	أعلى من 95%	أقل من 95%	P-القيمة	t-الإحصاء	خطأ القياسي	احتمالات	
7866.37	-391.47	78662.37	391.-47	4804.0	25507.-0	82664.18	80219.-4	Y-التقاطع
02225.0	019.-0	022252.0	0194.-0	28814.0	153463.0	009212.0	001414.0	المتغير ₁ X
90010.0	0007.0	001087.0	00075.0	14E-07.6	32199.12	46E-05.7	000919.0	المتغير ₂ X

شكل 1 - نتائج إحصائيات الانحدار وتحليل التباين الانحدار بالاعتماد على برنامج الإكسل (إعداد الباحثون).

- بمقارنة إحصائيات t المحسوبة لمعاملات المعادلة بالقيمة المجدولة نستنتج أن جميع معاملات معادلة الانحدار ستكون مهمة باستثناء المصطلح المجاني في معادلة الانحدار ومعامل التحديد $R^2 = 0.956$ وفقاً لمعيار يشرفان هذا النموذج مناسب.
- معادلة الانحدار المركبة ستكون مناسبة للبيانات التجريبية (لها معامل تحديد عالي وإحصاءات F مهمة، وجميع معاملات الانحدار ذات دلالة إحصائية) ويمكن استخدامها لأغراض عملية من أجل التنبؤ بنمو جميع المؤشرات المقدرة مع الاتجاه المتبقي.



شكل 2 - توقع نمو الإيرادات الضريبية من المؤسسات الليبية الصغيرة والمتوسطة في 2022-2023 مع الاتجاهات المحفوظة في 2010-2021.



شكل 3 - توقع النمو في عدد وأرباح المؤسسات الليبية الصغيرة والمتوسطة في 2022-2023 مع الاتجاهات المحفوظة في 2010-2021.

حسب الأشكال 2 و 3 توقع نمو الإيرادات الضريبية من المؤسسات الليبية الصغيرة والمتوسطة في 2022-2023 وعلى الأرجح ($R_2 = 0.9827$) حيث كانت النتيجة المرتفعة أيضاً من حيث النمو في عدد الكيانات الاقتصادية - 0.9854. لكن توقعات الربح دقيقة بنسبة 24.73٪ فقط.

المرحلة الثالثة: تقييم المؤشرات الفردية لفاعلية تطوير الهياكل التجارية في ليبيا .

يرتبط مفهوم النظم البيئية لريادة الأعمال بالقدرة الإقليمية على إنشاء نظام من العناصر غير المتجانسة المترابطة التي تسهم في تكوين وتطوير العلاقات التجارية المبتكرة وتتميز النظم البيئية لريادة الأعمال بمجموعة من العوامل المترابطة والمنسقة التي تعزز ريادة الأعمال وتشمل هذه العوامل التمويل والمعرفة والثقافة والبنية التحتية والمؤسسات والبيئة القانونية والتنظيمية وإن وجود هذه العوامل البيئية يوجد أنظمة بيئية مواتية وعالية الجودة لريادة الأعمال تعزز ريادة الأعمال المنتجة.

- التمويل مورد لا غنى عنه لأصحاب المشاريع سواء في مرحلة البدء أو في مرحلة التوسع وفي هذا السياق يبدو أن مسألة إقراض ودعم الهياكل التجارية الليبية هي عامل تقييم نوعي.
- يتكون رأس المال المؤسسي من القواعد واللوائح الحكومية والهياكل الداعمة وتعمل الأطر القانونية والتنظيمية مثل قواعد اللعبة ويمكن أن تكون حوافز أو حواجز لأصحاب المشاريع المنتجين لتقييمها وسوف نستخدم المؤشر الدولي لجودة التشريع وحرية الفساد.
- بالنظر إلى البيئة الاقتصادية والتجارية المتغيرة باستمرار يجب على رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة ذات الصلة الابتكار للبقاء في المنافسة وتُظهر البلدان ذات النظم الإيكولوجية عالية الجودة والداعمة لريادة الأعمال معدلات نشاط ابتكاري أعلى من البلدان ذات النظم الإيكولوجية الريادية الفقيرة.

يمكن إجراء تقييم أكثر تفصيلاً من خلال تجميع المناطق وفقاً لـ "مجمع مزايا باريتو"، مستوى

(معامل) E_p في كل منطقة قيد الدراسة، ويتم حساب التكامل بالصيغة التالية [52-50]:

$$E_p = \frac{\sum_i^r \frac{fir}{fio}}{n} \quad (3)$$

حيث:

r - مؤشر المنطقة

i - رقم عامل المؤشر

fir - درجة العامل- المؤشر i في المنطقة r ، %

fio - درجة مؤشر العامل على النطاق الوطني ($fio = 100$ %)

n - عدد عوامل المؤشر.

وهذا من شأنه أن يثبت علمياً جدوى تحديد ديناميكيات إمكانات بعض المشاريع الصغيرة

العاملة في مختلف قطاعات الاقتصاد الليبي.

جدول 3 - البيانات الأولية لتحديد إمكانية تحسين كفاءة هياكل الأعمال الليبية اعتماداً على المنطقة [مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا وكذلك تطوير من المؤلفين]

نسبة معدل نمو إنتاجية العمل إلى الأجور	معدل نمو العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل نمو مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة	السكان شخص	منطقة	ترتيب
$I_{w/f}$	I_{emp}	I_{GNP}	تعيين		
1,094	1,023	1,02	159 536	البطنان	1
1,112	1,132	1,016	163 351	درنة	2
1,026	1,045	0,84	203 156	الجبل الأخضر	3
0,975	1,012	0,96	185 848	المرج	4
1,034	1,032	1,12	670 797	بنغازي	5
1.011	1.04	1.003	177 047	الواحات	6
1.028	1.003	0.89	50 104	الكفرة	7
0.932	1.051	0.97	141 378	سيرت	8
0.99	1.034	1.03	550 938	مصراة	9
0.903	1.122	1.02	432 202	المرقب	10
1.048	1.022	1.04	1 065 405	طرابلس	11
1.013	0.988	0.98	453 198	الجفارة	12
1.01	1.052	1.02	290 993	الزاوية	13
0.964	1.024	1.016	287 662	زواره	14
1.014	0.994	1.02	304 159	الجبل الغربي	15
0.975	0.913	1.006	93 224	نالوت	16
0.983	0.98	1.021	52 342	الجفرة	17
1.021	1.021	0.96	78 532	وادي الشاطئ	18
1.022	1.011	1.02	134 162	سبها	19
0.975	0.994	1.01	76 858	وادي الحياة	20
1.05	1.022	1.012	23 518	غات	21
0.974	0.976	0.97	78 621	مرزق	22
1.007	1.022	0.997	5 673 031	المجموع	

ولحساب النموذج الأولي للمؤشر المتكامل سوف نستخدم المعادلة التالية [31، 32]:

$$I_e = I_{GNP} \times I_{emp} \times I_{w/f} \quad (4)$$

الجدول 4 - مؤشرات المؤشر المتكامل تقييم فعالية تطوير الهياكل التجارية في ليبيا حسب المنطقة
[مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا وكذلك تطوير من المؤلفين]

تقييم المؤشرات النوعية لتطوير الهياكل التجارية			المنطقة
2022	2021	2020	
1.14	1.156	1.210	البطنان
1.28	1.292	1.300	درنة
0.90	0.903	1.100	الجبل الأخضر
0.95	0.960	0.998	المرج
1.20	1.210	0.980	بنغازي
1.05	1.068	1.111	الواحات
0.92	0.930	0.967	الكفرة
0.95	0.944	0.982	سيرت
1.05	1.068	1.111	مصراتة
1.03	1.064	1.107	المرقب
1.11	1.136	1.220	طرابلس
0.98	1.094	1.033	الجفارة
1.08	1.098	1.142	الزاوية
1.00	1.006	1.046	زواره
1.03	1.041	1.083	الجبل الغربي
0.90	0.930	0.967	نالوت
0.98	1.010	1.050	الجفرة
1.00	0.960	0.998	وادي الشاطئ
1.05	1.070	0.970	سبها
0.98	0.992	1.031	وادي الحياة
1.09	1.100	1.250	غات
0.92	0.934	0.971	مرزق
1.03	1.039	1.074	المجموع

حسب البيانات التقديرية للأعوام من 2019م إلى 2021م انخفض المعامل المتكامل لكفاءة هياكل الأعمال بشكل كبير من 1.074 في عام 2019 إلى 1.03 في عام 2021 وفي الوقت نفسه لا يزال عند مستوى أعلى من 1 ولكن مع ميزة طفيفة لتحديد المناطق الأقل كفاءة في ليبيا قام المؤلف بتجميع مؤشرات التعميم التي تم الحصول عليها في نطاقات تم تحديد عدد المناطق المقابلة لكل منها (الجدول 5).

جدول 5 - توزيع المناطق حسب مستوى كفاءة الهياكل التجارية

[مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا وكذلك تطوير من المؤلفين]

2022	2021	2020	قيمة المؤشر
12	11	8	أقل من 1
9	10	12	من 1 إلى 1.25
1	1	2	من 1.26 إلى 1.5
0	0	0	أكبر من 1.5
22	22	22	المجموع

[7] دراسة (س. أمرينا وأخرون) ودراسة (أ.ب. إبراهيم وأخرون) يوضح مؤلفين هذه الدراسات أن هذه العمليات قد تم تضمينها في عمليات النظام لاتخاذ القرار. تعد مؤشرات الأداء الرئيسية الداعمة للقرار ضرورية للمؤسسات لتحسين كفاءة وفعالية المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، تقيس حلول النظام هذه مؤشرات الأداء الرئيسية التي تعتبر بالغة الأهمية لتحسين أداء هياكل الأعمال [23،5] حيث يتضمن نظام إدارة الأداء العديد من العمليات الإدارية مثل تحديد الأهداف والتخطيط والاتصال والرصد وإعداد التقارير والتغذية الراجعة وبناء القدرات.

[8] دراسة (ن.ه. مانسول) ودراسة (م. بيج وول. سبيرا) يوضح مؤلفيها أن مؤشرات الأداء لا تصف ببساطة ما حدث، بل تؤثر على ما سيحدث لأنها توفر المعلومات لصانع القرار لاتخاذ القرارات التي قد تؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسة في المستقبل [28 ؛ 33] على سبيل المثال الصناعة التحويلية حيث إن إنتاجية التصنيع أمر بالغ الأهمية لنجاح العديد من المؤسسات والأداء العالي يؤدي إلى القدرة التنافسية ولتظل قادرة على المنافسة يجب على شركات التصنيع تقييم أدائها على أساس منتظم.

[9] دراسة (م. إسلام، إ. حابس، أ. كريم، أ. سيد عجيل) يوضح مؤلفيها أنه من المهم لهياكل الأعمال الحديثة تحديد وضمان نتائج جيدة في المنافسة العالمية وترتبط جميع مؤشرات الأداء الرئيسية ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض أي أنها تتمتع بعلاقة قوية وقد تعني الارتباطات القوية بين مؤشرات الأداء الرئيسية المختلفة أنها متشابهة (أو متداخلة) وبالتالي يمكن تقليلها عن طريق تحليل العوامل

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المؤشرات الرئيسية كمية في حين أن البعض الآخر نوعي وإن الجمع بينها باستخدام تحليل العوامل لن يخدم أي غرض بخلاف تحقيق تأثير [23، ص 244].

[10] دراسة (ج.ج. مارس) تحدد كفاءة أداء الهياكل التجارية إمكانياتها في الأدبيات الاقتصادية حيث يتم تفسير فئة "الإمكانات" بالمعنى الواسع وتعتبر بمثابة تقييم لإمكانات الإنتاج لبلد أو منطقة [29، ص 72].

[11] دراسة (س. باونسكو، ر. أرغاتو) يوضح مؤلفها أنه بتقييم إمكانات تنظيم المشاريع تم إجراء تعديلات على المؤشرات الإحصائية للمجمع الاجتماعي والاقتصادي وبناءً على نهجنا المقترح باستخدام مؤشرات "القدرة على تنظيم المشاريع" و "نشاط تنظيم المشاريع" و "فرصة الانخراط في نشاط ريادة الأعمال"، طور تصنيفاً للموضوعات إلى مجموعات يعكس قدرتهم على إدارة الأعمال [34، ص 506].

وفي رأي الباحثين تعد إمكانات ريادة الأعمال ظاهرة مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية ومؤسسية معقدة وأنه يكمن في رغبة السكان من خلال الانخراط في أنشطة ريادة الأعمال وتوفير الموارد والفرص والقدرة على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة بسرعة والاستخدام الفعال للقدرة الفكرية والمادية والمالية والتنظيمية الحالية.

ولتقييم إمكانات الهياكل التجارية في ليبيا من الضروري:

○ تحديد استراتيجية وتوجهات واعدة لزيادتها في البلد ككل بناءً على تحليل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لفعالية دعمها وعلى أساس التحليل المنهجي لتطوير الهياكل التجارية في الكيانات الإقليمية الفردية وفي إطار هذا التقييم سيتم تطوير مقترحات حول اختيار طرق دعم الدولة وسيتم صياغة الأحكام العلمية ذات الصلة.

لقد أظهرت نتائج أنشطة الهياكل التجارية في المناطق التي تم تحديدها خلال الدراسة باستخدام هذه المنهجية أن مستوى إمكانات ريادة الأعمال في بعض المشاريع الصغيرة في ليبيا لا يزال منخفضاً وعند تكوين الإمكانات الريادية لهياكل الأعمال الليبية تكون المؤشرات المالية والاقتصادية في المقام الأول وعندها فقط مؤشرات الإنتاج منخفضة وهذا يعني ضرورة حل مشكلة توفير الموارد المالية وزيادة عدد العمال المؤهلين والمجموعات العلمية والتقنية وعلى هذا الأساس يمكن زيادة إمكانات ريادة الأعمال وتحقيق الابتكار المستدام والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

طرق وأدوات تطوير هياكل الأعمال في ليبيا

على أرض الواقع لا يزال مستوى عالٍ من عدم اليقين يميز الاقتصاد العالمي وفي هذا الصدد يتأثر الإنتاج العالمي والتجارة العالمية بشكل خطير بإنعدام الثقة العامة وعلامات التباطؤ الأولي في النشاط الاقتصادي في عدد من البلدان النامية.

في هذا السياق غير الاقتصاد العالمي التوازن التقليدي بين المستهلك والمورد والاتصالات الجديدة والتقنيات الرقمية وإنشاء أنظمة تجارية عالمية مفتوحة بذكاء وهذا يعني أن العملاء لديهم المزيد من الخيارات في تطوير نماذج هيكل الأعمال.

ولهذا يجب أن يكون الاقتصاد الليبي في مرحلة ما بعد التصنيع مستمراً وتلقائياً أو بمبادرة من الدولة لأن أقصى نجاح لهذه العملية هو ضمان استمراريته ومنع حدوث أزمة في الفترة الانتقالية للأنظمة الاقتصادية لذلك من الضروري إيجاد توازن في تنظيم الدولة والذي يتلخص في وضع مبادئ توجيهية عامة لتطوير وإدارة الأعمال لهياكل الأعمال في ليبيا

ومن أسباب تطبيق الأساليب والأدوات الجديدة لتطوير الهياكل التجارية في ليبيا الآتي:

- (1) ضمان التنمية المستدامة للاقتصاد.
- (2) توفير مناخ عمل ملائم وثقة المستثمر.
- (3) التطوير النوعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- (4) الاستخدام للموارد الخاصة بالعمل المتاحة نتيجة لإصلاحات في نظام الإدارة العامة في القطاع الخاص للاقتصاد.
- (5) تحديث عمليات الإنتاج على المستوى الجزئي (إدخال الابتكارات) والذي سيؤدي على المدى الطويل لزيادة مستوى القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.

ولهذه الأسباب تم اقتراح ما يلي:

1. زيادة مستوى ثقة رواد الأعمال المبتدئين والمستثمرين الأجانب في النظام الاقتصادي الليبي.

فالثقة هي أساس التنمية المستدامة وبما أن الاقتصاد العالمي في حالة من عدم اليقين فإن الترابط بين الهياكل التجارية أخذ في الازدياد مما يعكس الحاجة إلى القدرة على تعبئة الموارد ومبادئ التنظيم الحكومي من أجل تحقيق النجاح ولا يمكن تعبئة موارد رواد الأعمال إلا من خلال كسب ثقتهم وبالتالي فإن القدرة على كسب ثقة الأسواق المالية العالمية وجميع أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة تصبح مفتاح النجاح وهذا يتطلب بنية تنظيمية متسقة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة وعادلة وشفافة وفعالة وعمليات صنع القرار والأفراد.

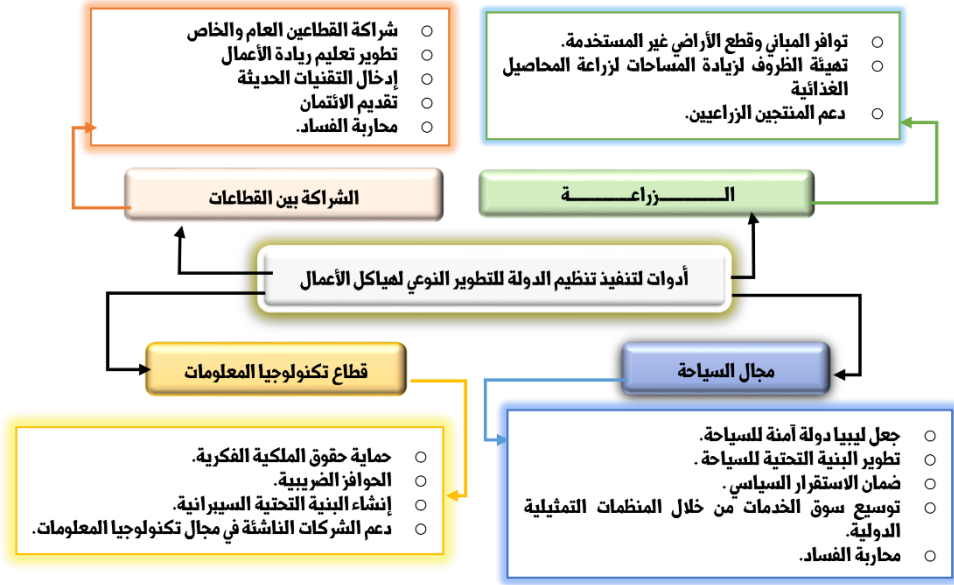
2. إدخال الابتكارات على نطاق واسع.

إن الابتكار في سياق البلدان النامية مثل ليبيا ليس مسألة دفع حدود المعرفة العالمية بقدر ما هي مهمة لتسهيل الاستخدام الأولي للتكنولوجيا الجديدة في سياق محلي ويجب اعتبار الابتكارات فقط على أنها منتجات أو عمليات أو نماذج تنظيمية محسنة حيث يجب ألا تركز استراتيجيات تطوير الأعمال على البحث والتطوير وإنتاج المعرفة فحسب بل يجب أيضاً الانتباه إلى تفاصيل اكتسابها وتكييفها ونشرها واستخدامها في السوق المحلية حيث يرتبط مفهوم نموذج العمل ارتباطاً وثيقاً بظهور التجارة الإلكترونية وغيرها من الأعمال الاقتصادية الجديدة؛ لذلك يجب أن تكون المؤسسات أكثر تركيزاً على العملاء خاصة مع التقدم التكنولوجي لتوفير المعلومات والحلول للعملاء بتكلفة أقل (وهذا يتطلب من المؤسسات إعادة تقييم عرض القيمة الذي تقدمه للعملاء) حيث يوفر نموذج الأعمال هذا إطاراً متماسكاً يأخذ الخصائص والإمكانات التكنولوجية كمدخلات ويترجمها من خلال المستهلكين والأسواق إلى نتائج اقتصادية ويمكن فهم عدم قدرة الهياكل التجارية الحالية في ليبيا على الإدارة الفعالة في مواجهة التغيير التكنولوجي على أنه الصعوبة التي يجب على هذه المؤسسات تبنيتها ثم تنفيذها لنماذج أعمال جديدة عندما يتطلب التغيير التكنولوجي ذلك ويتفق المؤلفون مع الأطروحة القائلة بأن المؤسسات تحتاج إلى فهم الدور المعرفي لنموذج الأعمال من أجل تسويق التقنيات بطريقة يمكن للمؤسسات الليبية الاستفادة من استثماراتها التكنولوجية عندما لا تتناسب الفرص التي توفرها تقنياتها مع الأعمال الحالية.

3. دعم الدولة لهياكل الأعمال.

يوجد حالياً العديد من الآليات والأدوات الأجنبية لتطوير الأعمال على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية ويعتمد معظمها على المخططات الكلاسيكية وعلى سبيل المثال البرامج التي تأخذ في الاعتبار الأنماط العامة للتنمية ومن أجل التحليل الأكثر اكتمالاً ومنهجية للتطوير النوعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الضروري وجود آليات وأدوات فعالة تستند إلى نهج ظرفية وبديئية ولا تؤدي الآليات الحالية لتطوير الأعمال إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي إلى تفاوتات بين المجتمع المدني وقطاع الأعمال.

ونتيجة للبحث تم تحديد أدوات تنفيذ التنظيم الحكومي للتطوير النوعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار المجالات ذات الأولوية للنشاط الاقتصادي (الشكل 4).



شكل 4 - أدوات تنفيذ تنظيم الدولة للتطوير النوعي لهيكل الأعمال في ليبيا في إطار المجالات ذات الأولوية للنشاط الاقتصادي

تعمل المعلومات الرقمية (التكنولوجية) على تغيير جميع مجالات العلوم من وضع جدول الأعمال إلى التجريب وتبادل المعرفة والمشاركة العامة لتحقيق وعد البحث العلمي المفتوح يجب أن تراعي الميزانيات التكاليف المتزايدة لإدارة البيانات وتتطلب زيادة مشاركة البيانات البحثية العامة عبر الحدود مزيداً من التماسك والثقة في السياسات عبر مجتمعات أبحاث البيانات وهناك حاجة إلى التعاون لإنشاء البنية التحتية الإلكترونية وإتاحة الوصول إليها على المستوى الدولي وعلى وجه الخصوص يجب تطبيق هذه الأدوات في الزراعة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والسياحة بالإضافة إلى ذلك يشار إلى الآليات التي لها خصائص مشتركة بين القطاعات وتتطلب التطبيق في جميع هذه المجالات الأولوية [7-9].

ويتضمن التطوير النوعي لريادة الأعمال تطوير وتطبيق التوصيات والأدوات لتحسين آليات تنظيم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بناءً على تعريف الأسس النظرية والمبادئ والأساليب والنهج وأفضل الممارسات الأوكرانية والأجنبية [11-16] وتهدف مهمة تطبيق آليات تنظيم الدولة إلى تحقيق المؤشرات العالمية لتطوير الأعمال وقبل كل شيء معاييرها النوعية وتحليلها وتحسينها اللاحق.

نتيجة للدراسات السابقة

- تم الكشف عن أن الآليات الحالية لتنظيم الدولة لهياكل الأعمال غير كاملة من حيث مجالات النشاط ذات الأولوية وكذلك التطبيق في الوقت المناسب لأدوات التنمية الفردية.
 - سمحت السمات والعيوب التي تم تحديدها للنهج الحالي بصياغة عدد من المقترحات لتطبيق الآلية التنظيمية والاقتصادية المقترحة لتطوير الأعمال في دولة ليبيا.
- من أجل تحسين كفاءة الآلية التنظيمية والاقتصادية لتطوير الأعمال فإن السلطات مدعوة لاستخدام الأدوات التحليلية والحسابية التي تم تطويرها في هذه الدراسة حيث لا تغير في هذه المقترحات هيكل الإدارة الحالي ولكنها تجري تعديلات واعدة على طرق حساب فعالية تطوير الأعمال.
- بالإضافة إلى ذلك هناك تغيير في النهج المقترح في المستقبل فيما يتعلق بتشكيل مجالات النشاط ذات الأولوية في ليبيا من خلال زيادة دور المكونات الإقليمية والعلمية والتعليمية والمبتكرة والموجهة اجتماعياً لتطوير الأعمال وكجزء من هذا تم تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية هي:

I. قطاع الزراعة.

II. قطاع تكنولوجيا المعلومات.

III. قطاع أنشطة التصدير.

يمكن أيضاً استخدام إطار الفرص الديناميكي لتوجيه سياسة التنمية الاقتصادية الليبية ويتضح هذا من خلال نجاح اقتصادات "النمر" الآسيوية.

بينما يؤكد منظرو التنمية الاقتصادية التقليدية على تراكم الموارد (مدفوعاً بمعدلات عالية من الاستثمار في العديد من البلدان الآسيوية في 2010-2020) ويؤكد إطار الفرصة الديناميكي على أهمية قيادة الأعمال والتعلم والاستراتيجية على مستوى الهياكل التجارية الليبية.

- في دراسة (ب. ج. بروز & س. توتشي) والتي تعكس نظريات التنمية الناشئة حيث قاما بتمييز بين نظريات التراكم واستيعاب التنمية [11] وبهذا يتوافق نهج الاستيعاب مع نظريات فرص التطوير الديناميكي ونمو المشاريع التجاري حيث أن نهج التراكم هو أقرب إلى نهج الموارد للمؤسسة والذي تم مناقشته في مقالات سابقة عندما يوجه شخص ما (يقدم) لكنه لا يبتكر ولا يزيد من مستوى المعرفة، فإن التنمية لن تتبع "[11، ص 17].

- أكد العلماء بشكل لا لبس فيه على أهمية الفرص للتنمية الاقتصادية الوطنية حيث تعتبر نظرية القدرة الديناميكية على مستوى المؤسسة مفهوماً مناسباً للتنمية الاقتصادية لأن نمو المؤسسات هو السبب المباشر للنمو الوطني. كما وضعنا سابقاً أن هناك أدلة ناشئة في الاقتصادات المتقدمة على أن المؤسسات ذات الإدارة الأفضل تدعم الأجور الأعلى ولذلك يجب على صانعي السياسات في التنمية الاقتصادية الليبية فهم عمليات التنمية داخل المؤسسات.

- في دراسة البنك الدولي حول الاقتصاديات السريعة النمو في شرق آسيا قد وصل الى إطار مؤسسي مثالي للنمو الاقتصادي [24، ص 641] حيث تم تلخيص الإجماع على الدراسة بالتالي:
 - I. تفعيل آلية لتقاسم فوائد النمو على نطاق واسع.
 - II. العمل في بيروقراطية جدارية قوية معزولة عن النفوذ السياسي والتجاري الحزبي.
 - III. عمل قنوات تبادل المعلومات بين البيروقراطية والقطاع الخاص في حين أن الأحداث اللاحقة وعمليات إعادة التقييم اللاحقة قد أثارت التساؤل حول بعض جوانب معجزة شرق آسيا والسياسة الاقتصادية الأساسية فمن الواضح أن السياسة العامة يمكن أن تلعب دوراً أكثر إيجابية أو سلبية في التنمية الاقتصادية للبلد.
- والجديد في هذه الآلية هو أنه:

- يمكن توسيع قائمة أهداف الحكومة الليبية لتشمل البنية التحتية الوظيفية للكهرباء والنقل واستقرار الاقتصاد الكلي والحوافز الضريبية وحوافز الادخار والهدوء السياسي ومحو الأمية العالمية.
- ومن المهم التركيز على التعليم فالتعليم مهم بشكل خاص لأن نمو قدرات الأعمال في ليبيا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود موظفين على دراية (أو على الأقل قابلين للتدريب).
- يمكن للبرامج التي تدعم التعليم في الخارج في الاقتصادات المتقدمة وفترات العمل في الخارج والعودة المحتملة إلى العمل في المؤسسات المحلية أن تسرع من تحسين مجموعة المواهب.
- إلى جانب الأساسيات يحتاج صانعو السياسات إلى أن يكونوا على دراية بجودة الحوكمة في المؤسسات المحلية الكبيرة لا سيما تلك التي تتمتع ببعض التأثير الحكومي.
- يجب أن تشجع قواعد حوكمة المؤسسات النمو الاستراتيجي وكذلك المساءلة المالية.
- يجب أن تكون البيئة التنظيمية للمؤسسات الناشئة المبتكرة مواتية قدر الإمكان حتى لا تخيف رواد الأعمال في البلاد [32، ص 137].
- المواهب الإدارية في ليبيا غير متوفرة في الصناعات التي يوجد فيها بالفعل العديد من المؤسسات التابعة الأجنبية (تكرير النفط والبناء والبنوك والتأمين) لذلك يجب على الحكومة الليبية الاستمرار في دعم المؤسسات الأجنبية التي ترغب في تدريب المديرين للموظفين المحليين.
- حتى مع الإدارة الفعالة قد تكون هياكل الأعمال الليبية غير قادرة على المنافسة في البداية كموردين في نظام الإنتاج العالمي ومع ذلك إذا تمكنوا من الوصول إلى أسفل السلم فيمكنهم كما هو منصوص عليه في إطار القدرة الديناميكية بدء عملية اللحاق بالركب من خلال التعلم النشط لكيفية تطوير العمليات والاستراتيجيات بشكل أفضل.
- يمكن للمؤسسات متعددة الجنسيات الاستثمار في بناء هياكل تجارية جديدة لتحسين قدرة الموردين المحليين لاسيما في ليبيا بأجورها المنخفضة لتقليل التكاليف الخاصة بهم مع الحفاظ على الجودة

- يمكن استخدام السياسات لتشجيع إقامة مثل هذه العلاقات على سبيل المثال نجحت المؤسسات المحلية في أن تصبح شركاء استراتيجيين للمؤسسات متعددة الجنسيات في التصنيع (شرق آسيا) والبرمجيات والخدمات (الهند) [47، ص 769].
- توفر العلاقات بين المؤسسات المحلية والمؤسسات متعددة الجنسيات مستويات أعلى من فرص العمل وعائدات التصدير إلى البلدان النامية ولكنها قد لا تتضمن قيمة مضافة كبيرة بسبب القوة السوقية المحدودة للمؤسسات المحلية في سلاسل التوريد العالمية حيث تمتلك المؤسسات متعددة الجنسيات الأصول الأكثر قيمة وتكون قادرة لاستخراج معظم القيمة [35، ص 403] وهذا أمر طبيعي بالنسبة لفترة التحول الاقتصادي في ليبيا ولكن يجب أن تهدف السياسة العامة إلى جعل هذا الوضع مؤقتاً من خلال دعم تحديث موارد الإدارة والتكنولوجيا والتسويق للمؤسسات الليبية.

بالتبع لم تطور العديد من المؤسسات الليبية في سلاسل القيمة العالمية وبدأ القدرة على المنافسة

بمفردها وسوف يتطلب مواجهة هذا التحدي الآتي:

- إنشاء عمليات إدارية لتسهيل استيعاب ودمج المعرفة التقنية والصناعية من المؤسسات الشريكة والمصادر الأخرى.
- تطوير القدرة على اكتساب وتطبيق المعرفة السوقية.
- بناء شبكات التوزيع والخدمات.
- بناء علامة تجارية قيمة كصورة للمنافسة في الصناعات العالمية.
- الحاجة إلى قدرات ديناميكية قوية.
- و للموردين في سلاسل القيمة العالمية استخدام قدرات التوسع الأفقي الخاصة بهم لاقتناص الفرص في السوق الليبي.
- في البلدان النامية تعتبر نسبة المؤسسات غير الفعالة وسوء الإدارة كبيرة نسبياً [9] وبمجرد أن تحقق مؤسسة معينة التميز في التصنيع في صناعة واحدة يمكنها في كثير من الأحيان تطبيق معرفتها التصنيعية على الصناعات الأخرى التي تحل محل الواردات حيث تكون المنافسة العالمية أقل قوة [6، ص. 159] لهذا السبب تظل التكتلات أكثر شيوعاً في البلدان النامية منها في الاقتصادات المتقدمة.
- يمكن أن تكون مجموعات الأعمال الكبيرة مصدراً للمزايا الوطنية بشرط أن تكون المؤسسات المحلية قوية بما يكفي لمنع الفساد الذي غالباً ما يأتي مع ثروة مركزة.
- في المراحل الأولى من التصنيع يمكن لوضعي السياسات اختيار دعم نمو "المؤسسات الوطنية" الكبيرة أو تطوير برامج لزيادة رأس المال الإداري داخل المؤسسات الصغيرة.

- يمكن أن يكون منظور الفرصة مفيداً أيضاً في تطوير مجموعات إقليمية فالكتلة هي تركيز جغرافي للمؤسسات والموردين والمنتسبين في صناعة معينة ويمكن لمثل هذه التجمعات أن تدرك اقتصاديات التكتل من خلال ظواهر مثل التخصص وتجميع العمالة والخدمات المشتركة.
- يمكن استخدام تدقيق القدرات لتحديد الثغرات في الدعم المحلي مثل الخدمات القانونية أو إدارة تكنولوجيا المعلومات، التي تزيد من التكاليف أو تعيق تطوير مجموعة معينة.
- يمكن أن يؤدي تطوير الروابط مع الجامعة المحلية أو غيرها من المؤسسات التعليمية والتدريبية في المنطقة إلى تحسين الابتكار أو زيادة المعروض من العمالة الماهرة [11، ص 12].

مع الأخذ في الاعتبار النتائج التي تم الحصول عليها، من الضروري توفير آليات لتنظيم الدولة للتطوير النوعي لهياكل الأعمال في ليبيا من خلال تطبيق تدابير وأدوات فعالة في مجالات النشاط المقترحة.

وبناءً على ذلك من الضروري تشكيل نظام وطني شامل لدعم الصادرات والنشاط الاقتصادي الأجنبي يعتمد على أدوات الدعم المالي والتسويقي والتنظيمي والمعلوماتي والسياسي والدبلوماسي والتجاري والسياسي لتحقيق أقصى تأثير في تعزيز مواقف دولة ليبيا والمنتجين الوطنيين للسلع والخدمات في الأسواق العالمية الواعدة.

وعليه يجب أن يشمل دعم النشاط الاقتصادي الأجنبي ما يلي:

- إزالة الحواجز (القيود) الداخلية لتطوير أنشطة التصدير وفي المقام الأول تقليل العدد والوقت وتبسيط إجراءات المرور عبر الإجراءات الجمركية والإدارية في تنفيذ أنشطة التصدير.
- توسيع نطاق الخدمات المالية وزيادة توافرها للمصدرين.
- تطوير البنية التحتية الداعمة للصادرات الوطنية والأجنبية.
- تطوير آليات المعلومات والاستشارات والدعم الترويجي للصادرات.
- تطبيق القرارات التنظيمية والإدارية التي تزيد من فاعلية أنشطة التصدير (إدخال أدوات التخطيط والتنسيق والمراقبة في قطاع التصدير).
- تحسين نظام التدريب وإعادة التدريب والتدريب المتقدم للعاملين في مجال تنظيم الصادرات وتميئتها.

ولدعم النشاط الاقتصادي الأجنبي من الضروري تنفيذ نماذج تنظيمية ووظيفية جديدة للتفاعل بين هياكل الأعمال الليبية على المستوى الدولي ومثال على هذا النموذج هو جمهورية بيلاروسيا التي تحرح بإقامة اتفاقيات ثلاثية بين مؤسسة والحكومة الليبية ومؤسسة أجنبية (أو دولة) بناءً على خرائط الطريق التي يتم تطويرها لتنفيذ مشاريع اقتصادية أجنبية محددة.

يجب تنفيذ آليات تنظيم الدعم والترويج لهذه المعاملات على أساس الأدوات التالية:

- وضع خطط عمل مشتركة بين الدول تحتوي على أهداف لتنمية الصادرات وتنفيذ المشاريع ذات الأولوية.
- إنشاء برامج سنوية للبعثات التجارية للجانب الليبي في الخارج (بمشاركة كل من الدولة ورجال الأعمال).

يتمثل العائق الأساسي للصادرات الليبية في انخفاض مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية نظراً لوجود حجم كبير من السوق المحلية فضلاً عن إمكانات التنمية يظل الاقتصاد الليبي على مستوى المواد الخام يحتاج إلى إعادة توجيهه لتكنولوجي للأعمال ويرجع ذلك أساساً إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات.

الحساسية تجاه النشاط الاقتصادي الأجنبي هي أيضاً قيود داخلية بسبب التطوير غير الكافي للنقل واللوجستيات والبنية التحتية للطاقة وبالتالي تخلق القيود المفروضة على:

- مجمع النقل والقدرة المنخفضة لطرق النقل.
- الافتقار إلى البنية التحتية والأنظمة والتقنيات اللوجستية الحديثة عبئاً إضافياً على الاقتصاد الليبي.
- وعليه لا بد من اعتبار ما يلي من أهم أهداف النشاط الاقتصادي الأجنبي للسنوات القادمة:
 - زيادة حصة السلع والخدمات غير السلعية التي تصدرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - زيادة حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع نطاق صادراتها ودخول أسواق دولية جديدة.
 - زيادة نسبة المصدرين المستقرين الذين يقومون بعمليات تصدير بشكل منتظم لعدة سنوات متتالية.

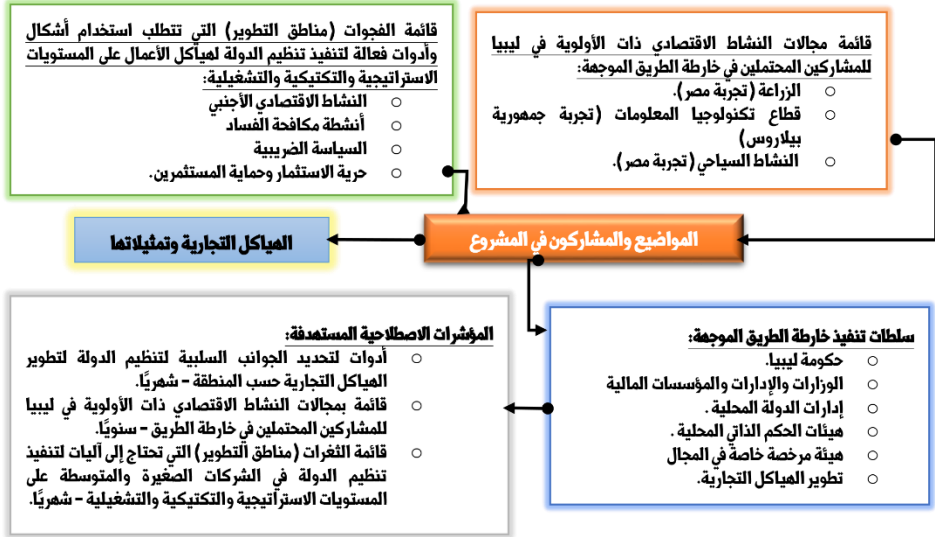
ومن الممكن تحسين الآلية التنظيمية والاقتصادية لتنفيذ تنظيم الدولة للتطوير النوعي لهياكل الأعمال في هذه المجالات من خلال تضمين خارطة طريق متجهة للبرامج والأساليب والأدوات الحالية والمستقبلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا من قبل السلطات العامة.

من الضروري تحديد المشاركين في خارطة الطريق الموجهة لتنفيذ تنظيم الدولة للتطوير النوعي لهياكل الأعمال في ليبيا (الشكل 5).

المشاركون هم مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في مجالات النشاط ذات الأولوية:

- قطاع الزراعة.
- قطاع تكنولوجيا المعلومات.
- قطاع السياحة.

- هناك حاجة أيضاً إلى دعم قطاعي فعال على سبيل المثال من خلال خرائط الطريق أو الخطط القطاعية المعدة بالاشتراك مع الصناعة والشركاء الاجتماعيين.
- يجب أن تشجع السياسات أيضاً التعاون في مجال الابتكار على سبيل المثال من خلال التمهيد الجماعي الرقمي والتحديات المفتوحة.
- من الضروري تسريع انتشار التقنيات الرقمية المتقدمة. يمكن أن تكون مؤسسات نشر التكنولوجيا مثل مراكز تطبيق التكنولوجيا فعالة ويجب تمكينها للنظر في وجهات النظر طويلة الأجل بدلاً من إعطاء الأولوية لتوليد الإيرادات على المدى القصير للمساعدة في نشر التقنيات الرقمية بين المؤسسات ويمكن للحكومات:
- تنظيم المعلومات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تطوير معلومات حول العائد المتوقع على الاستثمار في التقنيات الجديدة والتغييرات الإضافية في العمليات داخل المؤسسات.
 - توفير معايير لمصادر الخبرة الموثوقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن المرافق حيث يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اختبار أصناف وتوليفات جديدة من المعدات.



شكل 5 - خارطة طريق متجهة لتنفيذ تنظيم الدولة للتطوير النوعي لهياكل الأعمال في ليبيا

إن التحول النوعي في تطوير الهياكل التجارية الليبية هو خطة في تنفيذ توجيهات الدولة المشار إليها للأنشطة على المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية ويشمل تنظيم الدولة في النشاط الاقتصادي الأجنبي ما يلي:

- ضمان الظروف لأنشطة التصدير المستقرة وذات الكفاءة العالية لهياكل الأعمال الليبية.
 - تنفيذ التكامل "غير المؤلم" وإشغال مكانة فاعلة في الاتحادات الدولية للدول.
- المستوى التكتيكي يشمل:

- تحسين آلية الدعم المؤسسي والبنى التحتية للنشاط الاقتصادي الأجنبي.
- ضمان شروط حماية المنتج المحلي مع تنفيذ آلية ضمان بيئة تنافسية (تحليل ميزان المنافسة).
- على المستوى التشغيلي، ينبغي مراعاة ما يلي:
- الترويج والدعم المالي والاستثماري الحكومي لهياكل الأعمال الليبية الهادفة إلى الأنشطة الفكرية والابتكارية الاقتصادية الأجنبية.
- المساعدة في تكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي الأجنبي (تدريبات، استشارات، إلخ).

تشمل أنشطة مكافحة الفساد من الناحية الاستراتيجية ما يلي:

- منع الفساد (تحديد أسباب الفساد والقضاء عليها بشكل أكبر ومنعه).
 - محاربة الفساد (تحديد وإنهاء والتحقيق في انتهاكات الفساد).
 - التقليل إلى الحد الأدنى والقضاء على عواقب انتهاكات الفساد.
- من الناحية التكتيكية، تشمل أنشطة مكافحة الفساد ما يلي:
- تدريب ممثلي السلطات العامة والحكم الذاتي المحلي على آليات مكافحة مظاهر الفساد (المشاركة في تدريب الخبراء المعاصرين في هذا المجال بما في ذلك الخبراء الدوليين).
 - إجراء تغييرات على العملية التعليمية فيما يتعلق بالإعداد الأخلاقي والنفسي للمتخصصين المستقبليين (إجراء مراقبة القيود والمحظورات ومتطلبات منع تضارب المصالح والالتزام بالإبلاغ عن استئناف للتحريض على جرائم الفساد والالتزامات الأخرى المنصوص عليها من أجل مكافحة الفساد).

تشمل أنشطة مكافحة الفساد على المستوى العملي ما يلي:

- تعزيز أنشطة مكافحة الفساد من خلال موارد الإنترنت الحديثة (مثل الشبكات الاجتماعية) والدورات التدريبية والمؤتمرات.
- توفير الانفتاح الحقيقي لسياسة مكافحة الفساد وحق المواطنين في الوصول إلى المعلومات حول تدابير مكافحة الفساد المطبقة في البلاد.

يشمل تنفيذ اللوائح الحكومية للتطوير النوعي لهياكل الأعمال الليبية في السياسة الضريبية على

المستوى الاستراتيجي ما يلي:

○ حماية الأمن الاقتصادي للبلاد.

○ تحسين الإطار التشريعي فيما يتعلق بهياكل الأعمال.

○ ضمان إعادة توزيع عادلة للدخل.

المستوى التكتيكي يشمل:

○ تبسيط الإدارة الضريبية للهياكل التجارية في ليبيا.

○ ضمان عبء ضريبي مجزأ مع مراعاة مجالات النشاط الاقتصادي ذات الأولوية.

يجب أن يتضمن تنظيم الدولة في السياسة الضريبية على المستوى التشغيلي ما يلي:

○ تكوين رأي إيجابي للجمهور فيما يتعلق بتنظيم الدولة للسياسة الضريبية في مجال الأعمال.

○ رصد وتحليل السياسة الضريبية الحالية من قبل المجتمع المدني.

يتضمن تنظيم الدولة من حيث حرية الاستثمار وحماية المستثمرين على المستوى الاستراتيجي ما يلي:

○ تحديد أهداف وغايات طويلة المدى وإثبات مبادئ وأولويات تنظيم الدولة للاستثمارات.

○ إثبات اتجاهات وطرق استخدام الاستثمارات (اتجاهات تحقيق الأهداف).

يعتمد المستوى التكتيكي على:

○ استخدام جزء من صناديق الاستثمار المركزية لتنفيذ مشاريع استثمارية فعالة ذات مردود سريع

والتي تنفذها المؤسسات الصغيرة في إطار مجالات النشاط ذات الأولوية.

○ تحسين الإطار التنظيمي والقانوني لجذب الاستثمار الأجنبي.

المستوى التشغيلي يشمل:

○ تعزيز وتأمين النشاط الاستثماري بين المجتمع المدني في الدولة في إطار مشاريع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة التي تدعمها الدولة.

○ تنفيذ إجراءات زيادة نشاط التعاون بين المؤسسات الليبية والدولية من أجل تحسين مناخ الاستثمار.

وفقاً لذلك، من أجل تشكيل آلية لإدارة فعالة للمؤسسات تم اقتراح تحديد الأدوات الرئيسية التالية:

● الاقتصادية.

● التنظيمية.

● الاجتماعية.

● النفسية.

● التقنية والتكنولوجية.

● التسويقية.

• البيئية.

• القانونية.

وكذلك مؤشرات الاستخدام التي تسمح لنا لتقييم كل أداة (الجدول 6).

جدول 6 - الأدوات الرئيسية للإدارة الإستراتيجية لتحسين كفاءة التنظيم والآلية الاقتصادية

هياكل الأعمال في ليبيا [49]

المؤشرات	الخصائص والسمات	الأدوات
<ul style="list-style-type: none"> - معامل إيقاع الإنتاج. - إنتاجية العمالة. - ربحية الإنتاج.٪ - هامش الاستقرار المالي. 	<ul style="list-style-type: none"> - الاستقرار المالي للمشروع. - اختيار مختص لمصادر التمويل لإعداد الإنتاج والمخرجات. - رفع مستوى إنتاجية العمل. - توافر الأموال المجانية لتطوير منتجات جديدة. - تقليص فترة استرداد الاستثمارات الرأسمالية. 	الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> - مستوى نظام التحكم الآلي في الإنتاج. - كفاءة اتخاذ القرار. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين تنظيم العملية الإنتاجية، مستوى مرونة الإنتاج. - تنمية القدرة الاحتياطية. - توافر جميع أنواع الموارد. 	التنظيمية
<ul style="list-style-type: none"> - انقلاب الموظفين. - مستوى ولاء الموظفين. - معدل نمو أنظمة التحفيز الفعال للدفع، ٪. - مستوى توفير حزمة اجتماعية للموظفين. 	<ul style="list-style-type: none"> - التطوير المهني للعاملين في المؤسسة. - التوظيف المهني للإدارات. - تحفيز الموظفين. - اتخاذ القرار الجماعي. - تكوين العمر والجنس لفرق الإنتاج. - تعديل المناخ النفسي في الفريق. - زيادة الحوافز المعنوية والمادية للموظفين (تحفيز العمالة). 	الاجتماعية والنفسية
<ul style="list-style-type: none"> - العائد على الاستثمار.٪ - مستوى النشاط الاستثماري.٪ 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة مستوى تقدمية المعدات المستخدمة. - ميكنة وأتمة الإنتاج. - رفع مستوى قابلية التصنيع. 	التقنية والتكنولوجية

حصة المؤسسة من تكاليف الابتكار والمعلوماتية في الاستثمارات.	-		
معامل مبيعات المنتجات القابلة للتسويق.	-	بحث الطلب على المنتجات المصنعة.	التسويق
وتيرة تطور السوق.٪	-	تنظيم البحث عن أسواق مبيعات جديدة، والترويج للسلع في قطاع السوق المختار.	
معدل نمو المبيعات.٪	-	سياسة إعلانية فعالة للمؤسسة.	
معدل نمو المنتجات القابلة للتسويق، ٪.	-	التنظيم العقلاني لسياسة التسعير الخاصة بالمنشأة.	
ربح الأعمال لكل 1 يورو ربح.	-	تقديم الخدمات.	

يتم تحديد الآلية التنظيمية والاقتصادية للإدارة الفعالة لهياكل الأعمال ليس فقط من خلال عوامل البيئة الخارجية للمؤسسة.

أولاً وقبل كل شيء تعتمد الكفاءة على:

- تصرفات الموظفين في سياق أنشطة المنظمة والتنفيذ من الخطط والبرامج المطورة.
- تطوير المؤسسة وتحقيق أهداف معينة.
- أي أن فعالية الإدارة تعتمد على:

- مدى ملاءمة الاستراتيجيات المختارة لأهداف المؤسسة.
- الأمثلية لعمليات تنفيذ الاستراتيجية.
- تحفيز الموظفين لتحقيق الأهداف.
- مؤهلات الموظفين.
- التقنيات وأساليب الإدارة.

كما يتضح من الدراسة أن إدارة الأعمال تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل أسس اقتصاد ما بعد الصناعة وأهم سمات اقتصاد ما بعد الصناعة هي الكفاءة العالية لعمليات الإنتاج والتوزيع ويتم تحقيق ذلك من خلال تحديد وتنفيذ المجالات لتحسين العمليات التجارية في إطار إدارة الأعمال (الجدول 7).

جدول 7 - دور إدارة الأعمال في تشكيل أسس الاقتصاد الليبي

دور إدارة الأعمال	أساسيات اقتصاد ما بعد الصناعة
تحديد وتنفيذ اتجاهات تحسين إجراءات العمل	كفاءة عالية في عمليات الإنتاج والتسويق
البحث عن مصادر ووسائل جديدة لتحقيق القدرة التنافسية للمنشأة	المستوى العال من المنافسة
إنشاء أنشطة تسويقية ذات نشاط فعال وإنتاج منتجات جديدة وخلق أسواق جديدة في المنافسة	التنوع الكبير في الأسواق
التوسع في جغرافية ومناطق نشاط المؤسسة	الطبيعة العالمية للأعمال التجارية
تطوير وتنفيذ سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات	التنمية الاقتصادية المستدامة
تحفيز رأس المال البشري لإظهار النشاط الابتكاري	التطوير المكثف للابتكارات
تحديد المجالات الواعدة للتطبيق العملي للمعرفة والتقنيات الجديدة واكتسابها	التسويق والتوجيه العملي للمعرفة والتقنيات

- تتمثل إحدى الخصائص الرئيسية لاقتصاد ما بعد الصناعة في ارتفاع مستوى المنافسة والتي تضمنها أيضاً إدارة الأعمال إلى حد كبير والتي تبحث عن مصادر ووسائل جديدة لتحقيق القدرة التنافسية للمؤسسة.
- يتم تحقيق مجموعة متنوعة من الأسواق من خلال أنشطة التسويق النشطة وإنتاج سلع جديدة وإنشاء أسواق جديدة في المنافسة.
- يكتسب العمل طابعاً عالمياً كجزء من التوسع في الجغرافيا ومجالات نشاط المؤسسة في إطار إدارة الأعمال.
- يتم ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إجراءات الوكلاء الاقتصاديين الفرديين فضلاً عن تطوير وتنفيذ السياسات في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات في إطار إدارة الأعمال.
- يحدث التطوير المكثف للابتكارات بسبب تحفيز رأس المال البشري لمظهر النشاط الابتكاري.
- يتم التسويق والتوجيه العملي للمعرفة والتقنيات في عملية تحديد المجالات الواعدة للتطبيق العملي للمعرفة والتقنيات الجديدة واكتسابها في إطار إدارة الأعمال.
- في عملية التخطيط تكون المعايير هي أقصى كفاءة للمؤسسة واستدامة تطوير الأعمال ومراعاة العوامل العالمية في التخطيط.
- في إطار وظيفة المنظمة من المتوخى أقصى قدر من المرونة لهيكل التنظيمي وعلاقات طويلة الأمد مع شركاء الأعمال وتقليل تكاليف المعاملات.

- في عملية الإدارة من الضروري التركيز على أقصى قدر من الابتكار والتحفيز والتحفيز الفعال وكذلك تقليل تكلفة التحول.
- هناك أيضاً حاجة للمراقبة المستمرة للمؤسسة والتحكم في النظام وتعديل سياسات الإدارة واستراتيجياتها وتكتيكاتها اعتماداً على الموقف.
- نتيجة لتنفيذ هذا النموذج من المتوقع أن يتم تسريع عملية تشكيل الاقتصاد ما بعد الصناعي من خلال وضع الأسس في عملية إدارة الأعمال.
- تتطلب جميع الأساليب والأدوات المذكورة أعلاه لتنظيم الهياكل التجارية في ليبيا تقييمها ومراقبتها الأنواع الرئيسية من المؤشرات موضحة في الجدول 8.
- جدول 8 - مؤشرات الأداء المحتملة للجهة التنظيمية (الدولة)**

الاتجاهات	فرص التقييم
تحقيق الأهداف الامتثال مؤشرات	- عدد المؤسسات في فئات المخاطر المختلفة وتغيراتها بمرور الوقت. - التغييرات في النتائج التي تسعى اللوائح إلى تحقيقها.
نفقات	- التكاليف الإجمالية للأنشطة الإدارية وأنشطة إنفاذ القانون للهيئة التنظيمية. - إجمالي تكاليف الامتثال المفروضة على الأعمال والتخفيضات المحققة.
استخدام استراتيجيات مختلفة	- طبيعة وتواتر استخدام مختلف وسائل الاتصال ومراقبة الامتثال والإنفاذ. - استراتيجيات محددة للتفاعل مع المؤسسات الصغيرة. - اتفاقيات التعاون مع الهيئات / الوكالات التنظيمية الأخرى.
الكفاءة الاقتصادية استراتيجيات مختلفة	<u>الفعالية النسبية من حيث التكلفة للتدابير المختلفة من حيث:</u> - التأثير على النتائج. - التأثير على تكاليف الامتثال، بما في ذلك للمؤسسات الصغيرة.
توقيت	الوقت اللازم للعمليات التنظيمية الرئيسية مقارنة بالأهداف.
الاتصال والتعليم	- استخدام موقع الهيئة التنظيمية ومصادر المعلومات الأخرى. - المشاركة في ندوات أو ورش عمل أو منتديات.
استشارة أصحاب المصلحة وردود الفعل	- طبيعة استراتيجيات الاستشارة المستخدمة. - عدد الاستشارات والمجموعات التي تقدم المواد.

نتائج الاستشارات - شواهد أثرها على ممارسة التفاعل.	
عدد شكاوى وآراء أصحاب المصلحة حول أنشطة الجهة الرقابية.	
عدد الموظفين المشاركين في التدريب و / أو التكاليف لكل موظف.	الموارد البشرية وكفاءة العمل
عدد القرارات المؤيدة أو المعدلة في المراجعة.	
تنفيذ التقييمات والمراجعات.	تحسن مستمر
عدد الطعون المقدمة للجهات الخارجية وحصة القرارات المؤيدة أو المعدلة.	حل النزاعات

في الوقت نفسه يجدر الاعتراف بصعوبة تقييم بعض جوانب أنشطة هيكل الدولة الليبية ويعتبر قياس تأثير استراتيجيات الاتصال والامثال والإنفاذ المختلفة على النتائج تحدياً بشكل خاص ولكن يجب أن يكون من الأولويات وقد تكون هناك أيضاً تكاليف كبيرة من حيث جمع المعلومات وإدارة البيانات وتحليلها وفي بعض الحالات قد يحتاج المنظمون إلى الاستثمار في ترقية أنظمة تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أفضل ممارسات الإبلاغ وعند تحديد الاستثمار المناسب في مثل هذه العمليات والأنظمة يجب موازنة التكاليف مقابل الفوائد في كل حالة.

وبالتالي فإن

- الآلية التنظيمية والاقتصادية لإدارة تطوير الهياكل التجارية في ليبيا هي نظام من الأدوات والأساليب والوظائف والمبادئ لعملية الإدارة المستخدمة في الأعمال.
 - الآلية التنظيمية والاقتصادية المطورة لإدارة تطوير هيكل الأعمال الليبية تجعل من الممكن مراعاة العلاقات الوظيفية بين جميع عناصر الإدارة ويضمن الاستخدام الفعال للموارد المتاحة ويحسن العمل ويقلل من المخاطر المرتبطة بتنفيذه من أجل نمو النشاط المبتكر للكيانات الاقتصادية.
- نتيجة للدراسة تقرر أن:
- عملية إدارة تطوير الهياكل التجارية يجب أن تعتبر مجموعة من عدد من العمليات الفرعية التي تعكس مجموعة المراحل الرئيسية لدورة حياة الابتكار.
 - اعتماداً على أهداف وغايات كل عملية فرعية تم تحديد مؤشرات الأداء لإدارة التطوير المبتكر في إطار التأثير المقابل.
 - النهج العلمي والمنهجي المطور لتقييم فعالية إدارة تطوير الهياكل التجارية يسمح بمراعاة تأثير أنواع التأثيرات العلمية والتقنية والموارد والاقتصادية والمالية والاجتماعية وتقييم مستوى التطوير المبتكر وصياغة مقترحات للتعديل الاستراتيجيات المبتكرة لكيانات الأعمال.

أجريت الدراسة في إطار

○ مفهوم الاقتصاد ما بعد الصناعي في ليبيا ومفهوم إدارة الهياكل التجارية وتساهم في تطويرها من خلال تحديد وإثبات وجود تبعية تشكيل الاقتصاد ما بعد الصناعي على إدارة الأعمال مما يثبت الأهمية العلمية والنظرية لهذا العمل.

هذه الدراسة موجهة أيضاً نحو

○ الممارسة حيث يمكن استخدام نموذج إدارة الأعمال المطور في عملية إنشاء اقتصاد ما بعد الصناعة في نظام إدارة المؤسسات الحديثة في مختلف دول العالم لتسريع عمليات ما بعد التصنيع على نطاق عالمي.

في سياق مزيد من البحث يمكن إيلاء اهتمام خاص للقضايا المتعلقة باختبار النموذج المقترح والبحث عن الانحرافات الفردية عن الأنماط العامة لتنمية اقتصاد ما بعد الصناعة تحت تأثير إدارة الأعمال لهياكل تنظيم المشاريع. ترتبط آفاق تطوير مفهوم الاقتصاد ما بعد الصناعي بالبحث عن مناهج جديدة لإدارة الأعمال من شأنها تسريع عمليات ما بعد التصنيع للاقتصاد العالمي.

الاستنتاجات:

إن التوق والتطور المستمر لأي دولة لا يخلو من ثغرات وأزمات ولقد شهدت دولة ليبيا العديد من الأزمات الاقتصادية ولتحسين الوضع الاقتصادي في الدولة لا بد من الوقوف على الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمات [1-5] والتي مثلت جوهر موضوع الدراسة ولعل تطوير وتنفيذ الآلية التنظيمية والاقتصادية للتفاعل بين مؤسسات الدولة والأعمال التجارية المتكورة للتفاعل بين مؤسسات الدولة والأعمال التجارية في الدولة في سياق عدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي والتمايز بين المناطق للتنمية المتكورة سيضمن انتعاش في الاقتصاد الليبي ففي سياق الدراسة تم تطوير نهج منهجي وأدوات منظمة وإجرائية لتقييم تطوير الهياكل التجارية للتنمية المتكورة في ليبيا مما يجعل من الممكن تطوير استراتيجية انتقال فعالة لنموذج موجه نحو الابتكار للتنمية الاقتصادية وعن طريق ذلك تمخض عنها جملة من الاستنتاجات وهي كالتالي:

i. ينطوي التطوير المتكور للنظام الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا على عملية تقدمية تهدف إلى تهيئة الظروف لتعزيز الابتكار من خلال بناء نظام ابتكار شامل يتم تنفيذه في الاتجاهات الرئيسية لانتقال اقتصاد ليبيا إلى نموذج إنمائي متكور.

ii. الاختلافات الرئيسية بين التخطيط الاستراتيجي للتنمية المتكورة في ليبيا والنوع التقليدي للآلية

التنظيمية والاقتصادية لإدارة تطوير الهياكل التجارية في ليبيا هي كما يلي:

- تشكيل نظام موحد للأهداف على أساس مبدأ التحلل.
- استخدام نهج منهجي جديد بشكل أساسي يقوم على دعم وتطوير الابتكارات.

- التوجه إلى الوضع المستقبلي للنظام الاقتصادي في ليبيا والمناطق المجاورة باستخدام قاعدة المعلومات الخاصة بالتطورات العلمية.
 - تطبيق نظام مؤشرات يوضح حالة نظام الابتكار للمناطق في ليبيا لرصد التنمية المبتكرة للمناطق والتنبؤ بها.
 - استخدام مناهج جديدة لاتخاذ القرارات الإدارية.
 - iii. يجب أن يرتكز معيار منهجية المقاربات لتشكيل المبادئ الآلية التنظيمية والاقتصادية المطورة لإدارة تطوير هياكل الأعمال الليبية على المبادئ العامة للتخطيط ومراعاة خصائص المراحل التكنولوجية للتخطيط الاستراتيجي للتنمية المبتكرة للمناطق في ليبيا.
 - iv. للتأكد من أن المبادئ تهدف إلى تسوية مشاكل تطوير الاستراتيجيات الإقليمية من الضروري تحديد تركيبة المبادئ الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي للتطوير المبتكر للنظام الاقتصادي في ليبيا.
 - 5. يعتمد النهج المنهجي لتطوير استراتيجية التطوير المبتكر للنظام الاقتصادي في ليبيا على إنشاء منتجات مبتكرة فريدة من نوعها والتي سيزيد إنتاجها من كفاءة النشاط الابتكاري في ليبيا.
- في سياق الدراسة، تم اقتراح حلول للمهام الآتية:
- باستخدام المبادئ الأساسية للتخطيط الاستراتيجي للتنمية المبتكرة تم تطوير مجموعة منهجية من الأهداف والغايات.
 - تم وصف آلية استراتيجية لتطوير الهياكل التجارية الاقتصادية في ليبيا من خلال دعم أفكار المشاريع المبتكرة والتي يمكن أن تشكل الأساس لتطوير استراتيجية مبتكرة لتنمية الاقتصادية وريادة الأعمال في ليبيا.
 - تم اقتراح النهج العلمي والمنهجي المطور لتقييم فعالية إدارة تطوير الهياكل التجارية والذي يسمح بمراعاة تأثير أنواع التأثيرات العلمية والتقنية والموارد والاقتصادية والمالية والاجتماعية وتقييم مستوى التطوير المبتكر وصياغة مقترحات للتعديل الاستراتيجيات المبتكرة لكيانات الأعمال على أساس تعميم الأساليب القائمة مع مراعاة عالمية المؤشرات.
 - تم تنقيح النهج المنهجي لتقييم فعالية برامج التخطيط الاستراتيجي الإقليمي بناءً على تحقيق المؤشرات المستهدفة والتغييرات في وضع ليبيا في التصنيف المقابل.
 - تم إجراء دراسات في إطار مفهوم الاقتصاد ما بعد الصناعي في ليبيا ومفهوم إدارة الهياكل التجارية وتساهم في تطويرها من خلال تحديد وإثبات وجود تبعية تشكيل الاقتصاد ما بعد الصناعي على إدارة الأعمال مما يثبت الأهمية العلمية والنظرية لهذا العمل.

التوصيات :

تم التوصية في استخدام نموذج إدارة الأعمال المطور في عملية إنشاء اقتصاد ما بعد الصناعة في نظام إدارة المؤسسات الحديثة في مختلف دول العالم لتسريع عمليات ما بعد التصنيع على نطاق عالمي. وفي سياق مزيد من البحث يمكن إيلاء اهتمام خاص للقضايا المتعلقة باختبار النموذج المقترح والبحث عن الانحرافات الفردية عن الأنماط العامة لتنمية اقتصاد ما بعد الصناعة تحت تأثير إدارة الأعمال لهياكل تنظيم المشاريع. ترتبط آفاق تطوير مفهوم الاقتصاد ما بعد الصناعي بالبحث عن مناهج جديدة لإدارة الأعمال من شأنها تسريع عمليات ما بعد التصنيع للاقتصاد العالمي.

قائمة المراجع

1. Ermalinskaya, N. V. Organizational and economic mechanism for the effective functioning of integrated structures in the system of regional agro-industrial complex (on the example of the Gomel region): author. cand. economics / N.V. Ermolinskaya. - Minsk, 2014. - 29 p.
2. Kravtsova, T. "Designing organizational and economic mechanisms for the development of the port / T. Kravtsova // Development of management and management in transport. - 2009. - no. 30. - S. 93-110.
3. Transformation of management mechanisms into management mechanisms: monograph / under. ed. prof. F. V. Zinoviev. - Simferopol: Tavria, 2008. - 210 p.
4. Fedorovich, V.O. New organizational and economic mechanism of property management: large industrial and transport corporate entities / V. O. Fedorovich. - Novosibirsk: SGUPS, 2006. - 347 p.
5. Amrina, E. Key performance indicators for sustainable manufacturing evaluation in automotive companies / E. Amrina, S. M. Yusof // Proceedings of the International Conference on Industrial Engineering and Engineering Management (IEEM-IEEE). – Singapore, 2011. – PP. 1093-1097.
6. Bajgoric, N. Business continuity management: a systemic framework for implementation / N. Bajgoric // Kybernetes. – 2014. – № 43(2). – PP. 156–177.
7. Barnard, C.I. (1938). The functions of the executive. Cambridge, MA: Harvard University Press
8. Benner, M.J. Exploitation, exploration, and process management: The productivity dilemma revisited / M. J. Benner, M. L. Tushman, // Academy of Management Review. – 2003. – № 28(2). – PP. 238–256.
9. Bloom, N. (2017). Corporations in the age of inequality. Harvard Business Review. Retrieved from <https://hbr.org/cover-story/2017/03/corporations-in-the-age-of-inequality> – Date of access: 03.08.2021.
10. Boudreaux, D.J. The Coasian and Knightian theories of the firm / D. J. Boudreaux, R. G. Holcombe // Managerial and Decision Economics. – 1989. – № 10(2). – PP. 147–154.
11. Brews, P.J. Building internet generation companies: lessons from the frontlines of the old economy / P. J. Brews, C. Tucci // Academy of Management Executive. – 2003. – Vol. 17. – №. 4. – PP. 8-22.
12. Buder, J. Evaluating business models: Evidence on user understanding and impact to BPM correspondence / J. Buder, C. Felden // Proceedings of the Annual Hawaii International Conference on System Sciences. – 2012. – PP. 4336–4345.

13. Burnard, K. J. Building organizational resilience: Four configurations / K. J. Burnard, R. S. Bhamra, C. TsiNepoulos // IEEE Transactions on Engineering Management. – 2018. – № 65(3). – PP. 351–362.
14. Chandler, A.D. (1977). The visible hand. Cambridge, MA: Harvard University Press.
15. Chesbrough, H. Business model innovation: opportunities and barriers / H. Chesbrough // Long Range Planning. – 2010. – Vol. 43. – PP. 354-363.
16. Feldman, M.S. Theorizing Practice and Practicing Theory / M. S. Feldman, W. J. Orlikowski // In: Organization Science. – 2011. – № 22(5). – PP. 1240-1253.
17. Fischbacher-Smith, D. When organisational effectiveness fails: Business continuity management and the paradox of performance / D. Fischbacher-Smith // Journal of Organizational Effectiveness: People and Performance. – 2017. – № 4(1). – PP. 89–107.
18. Furman, J., Orszag, P. (2015). A firm-level perspective on the role of rents in the rise in inequality. Presentation at 'AJust Society' Centennial Event in Honor of Joseph Stiglitz Columbia University. Retrieved from http://goodtimesweb.org/industrialpolicy/2015/20151016_firm_level_perspective_on_role_of_rents_in_inequality.pdf. – Date of access: 03.08.2021.
19. Ghandour, A. Identifying dimensions of business continuity plan from common expressions among business continuity professionals / A. Ghandour // International Journal of Business Administration. – 2014. – № 5(3). – PP. 136–141.
20. Haberstroh, J. Activist institutional investors, shareholder primacy, and the HP-Compaq merger / J. Haberstroh // Hamline Journal of Public Law and Policy. – 2002. – № 24. – PP. 65–110.
21. Hallstedt, S.I. Key elements for implementing a strategic sustainability perspective in the product innovation process / M. S. Feldman, W. J. Orlikowski // Journal of Cleaner Production. – 2013. – № 51. – PP. 277-288.
22. Hamid, A. H. A. Limitations and challenges towards an effective business continuity management in Nuklear Malaysia / A. H. A. Hamid // IOP Conference Series: Materials Science and Engineering. – 2018. – № 298. – PP. 1–11.
23. Ibrahim, A.B. Key performance indicators supporting decision-making affecting Malaysian enterprise'project performance in China / A.B. Ibrahim, W. Jing, D. Wenge // American Journal of Applied Sciences. – 2010. – Vol. 7. – №. 2. – PP. 241-247.
24. Islam, M. Quality certification and company performance – the newly developed country experience / M. Islam, E. Habes, A. Karim, A. Syed Agil // Journal of Business Economics and Management. – 2016. – № 17(4). – PP. 628–644.

25. Jansen, S. Measuring the health of open source software ecosystems: Beyond the scope of project health/ S.Jansen// Information and Software Technology. – 2014. – Vol. 56. – №. 11. – PP. 1508–1519.
26. Lundvall, B-Å. National Innovation Systems—Analytical Concept and Development / D-A. Lundvall, B-Å. // Tool, Industry & Innovation. – 2007. – № 14. – PP. 95-119.
27. Lutz, B. (2011). Life lessons from the car guy. WSJ.com. Retrieved from <http://online.wsj.com/article/SB10001424052702304259304576375790237203556.html> – Date of access: 03.08.2021.
28. Mansol, N. H. Managing organizational culture requirement for Business Continuity Management (BCM) implementation using Goal-Question-Metric (GQM) approach / N. H. Mansol, N. H. Alwi, W. Ismail, // Jurnal Teknologi. – 2016. – № 78(12–3). – PP. 13–22.
29. March, J. G. Exploration and exploitation in organizational learning / J. G. March //Organizational Science. – 1991. – № 2(1). – PP. 71–87.
30. Nunes, P. Reinvent your business model before it's too late / P. Nunes, T. Breene // HarvardBusiness Review, 2010. – PP. 80-87.
31. OECD. (2015). The future of productivity. Paris: Organisation for Economic Cooperation and Development, Retrieved from <http://www.oecd.org/eco/OECD-2015-The-future-of-productivity-book.pdf> – Date of access: 03.08.2021.
32. Olszak, C.M. Approach to building and implementing businessintelligence systems / C. M. Olszak, E. Ziemia // Interdisciplinary Journal of Information, Knowledge, andManagement. – 2007. – Vol. 2. – №. 1. – PP. 135-148.
33. Page, M. Corporate governance as custodianship of the business model / M. Page and L.F. Spira // Journal of Management & Governance. – 2016. – Vol. 20. – №. 2. – PP. 213–228.
34. Păunescu, C. Critical functions in ensuring effective business continuity management. Evidence from Romanian companies / C. Păunescu, R. Argatu // Journal of Business Economics and Management. – 2020. – № 21(2). – PP. 497-520.
35. Petersen, K. Context in industrial software engineering research / K. Petersen and C. Wohlin//3rd International Symposium on Empirical Software Engineering and Measurement, ESEM, 2009. – PP. 401–404.
36. Pisano, G. How to capture value from innovation: Shaping intellectual property and industryarchitecture / G. Pisano, D. J. Teece // California Management Review. – 2007. – № 50(1). – PP. 278–296.
37. Porter, M. What is strategy? / M. Porter // Harvard Business Review. – 1996. – № 74(6). – PP. 61–80.

38. Samson, D. The relationship between total quality management practices and operational performance / D. Samson, M. Terziovski // Journal of Operations Management. – 1999. – № 17(4). – PP. 393–409.
39. Starostina, S.E. The Development of the Education Quality Assurance System in the Context of Socio-Economic Growth of the Cross-Border Region / S. E. Starostina, N. A. Kazachek, J. S. Tokareva // IEJME-Mathematics Education. – 2016. – № 11(9). – PP. 3289-3300.
40. Sutton, J. Rich trades, scarce capabilities: Industrial development revisited / J. Sutton // Economic and Social Review. – 2002. – № 33(1). – PP. 1–22.
41. Svata, V. System view of business continuity management / V. Svata // Journal of Systems Integration. – 2013. – № 4(2). – PP. 19–35.
42. Taleb, N.N. (2007). The black swan: The impact of the highlight improbable. New York, NY: Random House.
43. William, D. Eggers, Mike Turley, Pankaj Kishnani, The Future of Regulation: Principles for Regulating Emerging Technologies, the Deloitte Center for Government Insights [Electronic resource]: June, 2018 – Mode of access: <https://www2.deloitte.com/insights/us/en/industry/public-sector/future-of-regulation/regulating-emerging-technology.html>. – Date of access: 03.08.2021. 78
44. Williamson, O.E. The evolving science of organization / O. E. Williamson // Journal of Institutional and Theoretical Economics. – 1993. – № 149(1). – PP. 36–63.
45. Wong, W. N. Z. Transforming corporate performance: A business continuity management approach / W. N. Z. Wong // Organizational Dynamics. – 2019. – № 48(2). – PP. 29–36.
46. Zeng, Z. An integrated modelling framework for quantitative business continuity assessment / Z. Zeng, E. Zio // Process Safety and Environmental Protection. – 2017. – № 106. – PP. 76–88.
47. Zheng, W. Linking organizational culture, structure, strategy, and organizational effectiveness: Mediating role of knowledge management / W. Zheng, B. Yang, and G.N. McLean, // Journal of Business Research. – 2010. – Vol. 63. – №. 7. – PP. 763–771.
48. Zott, C. The business model: theoretical roots, recent developments, and future research / C. Zott, R. Amit, L. Massa // Journal of Management. – 2011. – Vol. 37. – №. 4. – PP. 1019-1042.

49. إصلاح الإدارة العامة في ليبيا/ حمزة اطيش و أنور الفيتوري// مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) ، يونيو 2021م.

50. https://www.jmp.com/en_nl/statistics-knowledge-portal/exploratory-data-analysis/pareto-chart.html

51. <https://wiki.loginom.ru/data-sources.html>

52. <https://support.microsoft.com/en-us/office/create-a-pareto-chart-a1512496-6dba-4743-9ab1-df5012972856>